الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: الاقتصاد الدولي

عنوان المذكرة:

انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر.

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

من إعداد:

يحي رشيدة

خالدي مهدي

تحت إشراف

د. شرون عز الدين

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
شرون عز الدين	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
بوشنقير فتيحة	أستاذ مساعد "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
دموش وسيلة	أستاذ محاضر "ب"	جامعة 20 أوت 195 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية 2021-2022

Ministère de l'Enseignement Supérieur
Et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques ,commerciales
:t des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و علوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

استمارة ايداع مذكرة ماستر 2021-2022

قسم العلوم الاقتصادية

أنا الممضي أسفله الاستاذ/ الدكتور: مشروط عز الدين

المشرف على الطلبة الاتية اسماؤهم:

1- بحي رندة

2- خالدي جهيدة

تخصص: اقتصاد رقمي

أقر بأن مذكرة الماستر التي اشرف عليها والموسومة بـ:

استغلال الجزائر على الصعيد الدولي وأثرها على التنمية الاقتصادية في الجزائر

قد استوفت جميع الشروط اللازمة للمناقشة، واجيز دفع وتسليم المذكرة للتقييم:

توقيع المشرف	توقيع الطالب الثاني	توقيع الطالب الاول
2022/06/.....	2022/06/.....	2022/06/.....

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): حالدي رابح

تاريخ الميلاد: 03/11/1991 بـ: سكيكدة ولاية: سكيكدة

عنوان الاقامة: حي بوشروبة عبد الله بن عباد عمارة 12 رقم 12

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير / قسم: العلوم التجارية

التخصص: إشهار دولي

رقم التسجيل: 200641184

وذلك يوم: 2020/06/14

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

إشهار المؤسسة على الشبكة الاجتماعية وأثرها على النية الشرائية في الجزائر

السنة الجامعية: 2019/2020

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: شروق عز الدين

أقر بأنها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية. وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الأصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

حالدي رابح

للمصادقة

26 JUIN 2020

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتسلم لرئيس القسم بعد المصادقة عليها من المصالح

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
Université 20 Août 1955- SKIKDA
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 – سكيكدة/الجزائر
كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

تعهد

أنا الممضي أسفله الطالب (ة): رحيا رابح

تاريخ الميلاد: 12.12.1996 ولاية: عنابة

عنوان الاقامة: حي حساني بوسونية قرب ثانوية زويت الاسكيلة.

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير/ قسم: العلوم الاقتصادية.

التخصص: اقتصاد دولي

رقم التسجيل:

وفي يوم: 27 / جوان /2020

أصرح بأن مذكرة الماستر الموسومة بـ:

دور الانفتاح التجاري على الصين وأثره على التنمية الاقتصادية في الجزائر

السنة الجامعية: 2021/2020

تمت تحت اشراف الاستاذ(ة)/الدكتور(ة):

إسم ولقب المشرف: سفيان عزالدين

أقر انها عمل أصيل لي وحدي، وأنها خالية من أي شكل من اشكال السرقة العلمية، وأتحمل كامل المسؤولية القانونية والأخلاقية لما ورد في المذكرة. وأن هذه المذكرة لم يسبق تقديمها في أي عمل بأي شكل من الأشكال كاملة أو جزء منها. وأتعهد انني التزمت فيها بأساليب التوثيق المعتمدة والسليمة الضامنة لحقوق الملكية الفكرية لأصحابها الاصليين.

وفي حال الاخلال بأي شرط من شروط التعهد، التزم بكل المتابعات والإجراءات التي ستتخذها الكلية.

المصادقة

الاسم واللقب والتوقيع للطالب

ملاحظة هامة:

- تملأ الاستمارة من قبل الطالب وتدفع لرئيس القسم بعد المصادقة عليها لدى المصالح الادارية

بسم الله الرحمن الرحيم

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر	
الملخص	
قائمة الجداول	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ-ب
تمهيد الفصل الأول	10
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية والتنمية الاقتصادية	11
المبحث الأول: مدخل عام للصيرفة الإسلامية	12
المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية	11
الفرع الأول: تعريف الصيرفة لغة	11
الفرع الثاني: تعريف الصيرفة الإسلامية	13-34
المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الصيرفة الإسلامية	15
الفرع الأول: مبادئ الصيرفة الإسلامية	15-16
الفرع الثاني: أهداف الصيرفة الإسلامية	16-19
المطلب الثالث: تحول البنوك التقليدية الى الصيرفة الإسلامية.	19
الفرع الأول: مفهوم التحول نحو الصيرفة الإسلامية	19
الفرع الثاني: أنواع التحول نحو الصيرفة الإسلامية	20
الفرع الثالث: أساليب التحول إلى الصيرفة الإسلامية	21-23

أولا: أساليب التحول الى الصيرفة الإسلامية	21
المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية في الإسلام	24
المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي	24
الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية	24
الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي	25
المطلب الثاني: أهداف وخصائص التنمية الاقتصادية	25
الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية	25-26
الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام	27-30
المطلب الثالث: دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية	30-32
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	3
المطلب الأول: دراسات محلية	33
المطلب الثاني: دراسات أجنبية	33
المطلب الثالث: القيمة المضافة	
خاتمة الفصل	34
الفصل الثاني: واقع الصيرفة الاسلامية وأثرها على التنمية الاقتصادية	36-53
تمهيد	36
المبحث الأول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر	37

المطلب الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر	37-38
الفرع الأول: نبذة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية	37
الفرع الثاني: حصة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري	38
الفرع الثالث: حصة الصيرفة الإسلامية من السوق المحلية الجزائرية	38
المطلب الثاني: متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	39-40
الفرع الأول: تقنين العمل المصرفي	40-42
الفرع الثاني: تنظيم العلاقة مع البنك المركزي.	41
المطلب الثالث: معيقات الصيرفة الإسلامية في الجزائر	42
الفرع الأول: العوائق القانونية	
الفرع الثاني: عوائق متعلقة بالعنصر البشري	
المبحث الثاني: تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر	42
المطلب الأول: تجربة بنك البركة الإسلامي في الجزائر	43
الفرع الأول: نشأة بنك البركة الجزائري	43
الفرع الثاني: أهداف بنك البركة الجزائري	44
المطلب الثاني: تجربة مصرف السلام الجزائري الإسلامي	45
الفرع الأول: تقديم بنك السلام الجزائري.	45
المطلب الثالث: فتح نوافذ اسلامية في الجزائر	46
المبحث الثالث: دور الصيرفة الاسلامية في التنمية الاقتصادية بالجزائر	47
المطلب الاول: اهمية فتح النوافذ الاسلامية في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الجزائري	47
الفرع الأول: امتصاص الاموال المكتنزة خارج القطاع البنكي	48

الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي	48
الفرع الثالث: القدرة على تفعيل دور المشروعات في الاقتصاد الجزائري	48
الفرع الرابع: المساهمة في تحقيق التنمية	49-50
المطلب الثاني: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لدعم نمو المؤسسات.	51-54
الفرع الأول: تأهيل العنصر البشري	52
الفرع الثاني: الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار:	53
الفرع الثالث: التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:	54
المطلب الثالث: مساهمة الصيرفة الإسلامية في التأثير على الاقتصاد بالجزائر	
الفرع الأول: تأهيل العنصر البشري:	
الفرع الثاني: الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار:	
الفرع الثالث: توزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية	
الفرع الرابع: دور الصيرفة الإسلامي في نشر وتسيير الخدمات المصرفية لأغراض اقتصادية واجتماعية	
الخاتمة	
قائمة المراجع	

شكر

الحمد الله الذي أمر بشكره، ووعد من شكره بالمزيد، ونشهد أن لا إله إلا الله هو المبدئ والمعيد، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي بعث بالقرآن المجيد، اللهم صل عليه وعلى آله وصحبه أجمعين.

والحمد الله الذي وفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، وما توفيقنا إلا بالله عليه توكلنا وعليه فليتوكل كل المتوكلون.

فمن باب من لم يشكر الناس لم يشكر الله أتقدم باحر تشكراتنا إلى: المشرف الأستاذ عز الدين شرون

والى جميع الأساتذة والعاملين بإدارة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة سكيكدة على المجهودات المبذولة خلال فترة الدراسة.

وإلى كل صديقاتي ومن ساعدني من بعيد أو قريب في إنجاز هذه الدراسة.

الإهداء

قبل كل شيء نشكر الله عز وجل على توفيقه لنا لتحقيق هذا العمل المتواضع الشكر لكل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا من وقتهم وجهدهم المعرفي. وأدلي بشكري الخالص لكل العائلة والزملاء والأصدقاء على تحفيزهم لي وتشجيعا تهم لبلوغ هذا المشروع.

خالدي مهدي

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

ما أجمل أن يجود المرء، بأغلى ما لديه والاجمل أن يهدي الغالي للأغلى، هي ثمرة جهدي أجنيها اليوم هي هدية أهديها إلى الشمس التي غابت قبل أن يرى نجاحي إلى الغالي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته، وإلى أمي العزيزة أطال الله عمرها، وإلى كل أحبتي وأخواتي وكل صديقاتي و خاصة عزيزتي لمياء، وإلى كل من ساندني في إنجاز هدا العمل.

رشيدة يحي

الملخص:

منذ أن ظهرت الصيرفة الإسلامية وهي تزداد أهمية حيث أنها تساهم في تحريك عجلة النمو وتطوير الاقتصاد الوطني، ورغم أن العمل المصرفي يعود تاريخه الى نهاية الخمسينات من القرن العشرين، لم تظهر في الجزائر إلا في بداية التسعينات بعد تعديل قانون النقد والقرض والسماح للقطاع الخاص بإنشاء بنوك او فروع لبنوك اجنبية، حيث اعتمد أول مصرف إسلامي ممثلا في مصرف البركة في بداية التسعينات ومن ثم مصرف السلام مع بداية الالفية الثانية.

إلا انه و رغم التجربة القصيرة لها و قلة خبرتها، حققت نجاحات كثيرة و صمدت أمام المنافسة القوية من قبل المصارف التقليدية، وخاصة العمومية، لكنها ما زلت تعاني من العديدة من المعيقات، بسبب أن القوانين الجزائرية لا تعترف بالصيرفة الإسلامية، من هذه المعيقات الإطار القانوني غير الملائم و كذا مشاكل كثيرة تواجهها في تعاملها مع بنك الجزائر، بالإضافة الى غياب الثقافة المصرفية و المنافسة القوية من المصارف التقليدية، لهذا و لكي تحقق الصيرفة الإسلامية أهدافها و تتوسع يجب تهيئة المناخ التشريعي لها، و يجب عليها أن تطور إمكانياتها وتنوع صيغتها التمويلية بما يقلل من المخاطر و يساهم في التنمية الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: الصيرفة الإسلامية، الصيرفة الإسلامية في الجزائر

Depuis que le banque islamique ont émergés, deviennent de plus en plus
car elles contribue à déplacer le volant de la croissance et du importantes,
nationale; et bien que, les activités bancaires en développement de l'économie
cinquante du XXe siècle Algérie démarrent régalement a la fin des années
.Mais, après la libéralisation du secteur bancaire, selon la loi 90-10, en Algérie
qui permettre au secteur privé de créer des banques ou des succursales de

banque étrangères. La première banque islamique a été créé au début des années 90 "AL-BARARKA", puis Al Salam Bank au début l'année 2008

Cependant, malgré la petite expérience de banque islamique dans le domaine de prestation de service, ont obtenus de nombreux succès et résisté à la forte concurrence par les banque traditionnelles, en particulier les banques publics. Mais elles souffrent encore de nombreux obstacles, parce que le cadre juridique algérien ne s'addapte pas avec propriétés de banque islamique, en plus l'absence de culture bancaire et la forte concurrence des banques traditionnelles. Pour cela, et afin d'atteindre les objectifs de banque islamique il faut créer un climat législatif adéquante, et ils doivent développer leur potentiel et diversifier le par des formules réduisons les risques et qui contribuent au financement développement économique.

مقدمة:

لقد جاء الإسلام لتنظيم الحياة الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع، حيث شمل مختلف نواحي الحياة فهو يعد نظام أو شريعة متكاملة، ونخص بالذكر النظام الاقتصادي الإسلامي الذي يمتاز بوضوحه وتوازنه، فالبنوك الإسلامية أحد الوسائل الداعمة للاقتصاد الإسلامي في الممارسة العملية، باعتبارها تجربة حديثة نسبيا مقارنة بالبنوك التقليدية، فالبنك الإسلامي مؤسسة مالية مصرفية لتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم بناء مجتمع متكامل، هذا ما يشير الى المرتبة الرفيعة التي وصلتها الصيرفة الإسلامية، بحيث تمثل جزءا هاما من السوق المصرفية في الكثير من البلدان اذ أنها سحلت تطورا مستمرا في طريقة عملها وتحسنا في أدائها و سعيا دؤوبا منها لتفادي أخطاء الماضي و التطلع ألة المستقبل ومواجهة تحدياته.

2 إشكالية الدراسة:

اثبتت العديد من الدراسات تزايد الاقبال على البنوك الإسلامية وزيادة الاهتمام بأدوات التمويلية الإسلامية مما أدى الى تسارع ملحوظ في التطور الاقتصادي وهذا ما يدفعنا الى طرح التساؤل التالي:

ما هو أثر الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟

3التساؤلات الفرعية:

للإجابة على التساؤل سنحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية الاتية:

- ما هي الصيرفة الإسلامية؟
- ما هي التنمية الاقتصادية؟
- كيف يمكن للصيرفة الإسلامية تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟
- هل تواجه الصيرفة الإسلامية عراقيل وقيود محددة؟

4 فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية أعلاه تم صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية ميزتها الأساسية عدم التعامل بالربا من تطبيق مبادئ الصيرفة الإسلامية.
- ✓ التنمية الاقتصادية هي الإجراءات المستدامة والمنسقة التي يتخذها صناع السياسة والجماعات المشتركة.
- ✓ ساهمت الصيرفة الإسلامية بقسط وافر في تقليص معدلات البطالة.
- ✓ تواجه الصيرفة الإسلامية جملة من القيود في بيئتها الداخلية والخارجية

5 مبررات اختيار موضوع البحث:

من الأسباب التي حفزتنا على اختيار البحث ما يلي:

الحاجة الى نظام مصرفي تتوفر فيه المرونة الازمة لتسيير النشاطات الاقتصادية وذلك بإزالة الممارسة الربوية.

ميولنا الشخصي بدراسة هذا الموضوع.

6 أهداف البحث وأهميته:

أهداف الدراسة:

- ✓ يهدف هذا البحث أساسا للتعرف على أهم المصارف العاملة في النظام المصرفي الجزائري، مع التركيز على الأدوات التمويلية المهمة التي تعتمد عليها المصارف الإسلامية في ظل نظام مصرفي تقليدي، بالإضافة إلى تحليل الدور الاقتصادي الذي تؤدي المصارف الإسلامية في الجزائر.

7 أهمية البحث:

تستمد الدراسة أهميتها من خلال:

أهمية النظام المصرفي لما يقوم به من عمليات التمويل والدعم وتنشيط وتفعيل العمليات الاقتصادية وتسهيل عملية اندماج الاقتصاد المحلي في الاقتصاد العالمي.

كما يستمد أهمية اصلاح المنظومة المصرفية الجزائرية التي ما زلت تتخبط في المشاكل والمتاهات والبرامج الإصلاحية المتعددة التي جزء منها يعتمد على عصرنة النظام واعتماد الصيرفة الإسلامية على وجه الخصوص.

8 منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف وتوضيح مختلف المفاهيم والتعاريف المقدمة في البحث، إضافة إلى تحليل للنصوص القانونية التي لها علاقة بموضوع البحث

9. حدود الدراسة:

تم تحديد هذه الدراسة ضمن الفترة الممتدة من 2016حتى 2020

10 هيكل الدراسة:

من أجل الالمام بحيثيات الموضوع قمنا بتقسيمه الى فصلين وهما:

- ❖ الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- ❖ تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.
- ❖ دور الصيرفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية بالجزائر.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للصيرفة الإسلامية والتنمية الاقتصادية

تمهيد:

إن ضهور الصيرفة الإسلامية كبديل للمصارف التقليدية لم يكن صدفة بل كان ضرورة للاستجابة لرغبة العملاء الذين يرفضون التعامل بالربا وكذلك نظرا لدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية كما أدت الأزمة المالية التي عصفت باقتصادية الدول العربية ولاسيما البترولية منها إلى المطالبة بتبني النظام المصرفي الإسلامي، ولكي نتعرف أكثر عن الصيرفة الإسلامية والتنمية الاقتصادية نتطرق للمباحث التالية:

ولكي نتعرف أكثر عن الصيرفة الإسلامية والتنمية الاقتصادية نتطرق للمباحث التالية:

المبحث الأول: مدخل عام للصيرفة الإسلامية.

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية في الإسلام

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

المبحث الأول: مدخل عام للصيرفة الإسلامية

تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أين تعتبر جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي، وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، حيث أوجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية أحد أهم المرتكزات الأساسية القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي.

المطلب الأول: مفهوم الصيرفة الإسلامية

اعتبر ظهور الصيرفة الإسلامية في العقود الأخيرة من أهم الإنجازات في عالم المال، بحيث أنها تقدم مجموعة واسعة ومتكاملة من المنتوجات والخدمات التي تتوافق بشكل كلي مع مبادئ الشريعة الإسلامية.

الفرع الأول: تعريف الصيرفة لغة:

الصيرفة أصلها من الصرف، أي صرف العملات، ومنها: الصيرفي أو الصرّاف، وهو من يبدل نقدًا بنقد وربما تكون هي الأصل في تسمية المصرف بهذا الاسم لكن أعمال المصرف صارت أوسع من مجرد الصرف أو الصيرفة.[1]

الفرع الثاني: تعريف الصيرفة الإسلامية: تعني في الأصل الأعمال المصرفية الإسلامية، فحذف الموصوف وبقيت الصفة، وربما صارت الصفة موصوفًا، أي حلّت الصفة محل الاسم، فهي صفة مستعملة على أنها اسم[2].

---

[1] معجم المعاني، الموقع: الصيرفة https://www.almaany.com/ar/dict/ar_ar/ تاريخ الاطلاع 2022

[2] الصيرفة والتمويل الإسلامي، الموقع http:// financebankingessays.com ، تاريخ الاطلاع 2022

وعليه يقصد بالمصرفية الإسلامية: تقديم خدمات ومنتجات مصرفية قائمة على المبادئ الإسلامية؛ منها خاصة منع الربا (الفائدة) أخذًا وعطاءً، كما تعتمد على مفهوم المشاركة في الأرباح والخسائر. وربط التمويل بالقطاع الحقيقي (الإنتاج) ، حيث تركز المصارف الإسلامية على تحقيق عوائد على الاستثمارات من مختلف صيغ التمويل والاستثمار التي تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وتستند جميع المعاملات على مبدأ أن الأموال لا تولد الأموال، ما لم تقترن مع أي نشاط أو عمل.

كما يوجد هدف تعظيم الربح مع تقاسم المخاطر بين مزود رأس المال (المستثمر) والمستخدم من الأموال (رجل أعمال).

أما الصيرفة التقليدية فهي تعمل كوسيط بين أصحاب رأس المال وبين مجالات الاستثمار التي تبحث عن رؤوس الأموال على أساس نظام الفائدة؛ حيث تتلقي الودائع بمختلف أنواعها، ومن ثم تستخدمها كقروض وتسهيلات ائتمانية مختلفة إلى الأفراد والمؤسسات بفائدة، كما تقوم بالعديد من الخدمات المصرفية القائمة على الفائدة[1]

ومن خلال ما سبق نستنتج أن الصيرفة الإسلامية:

هي جميع الأعمال المصرفية التي تقوم بها المؤسسة المالية الإسلامية والتي تلتزم فيها بتطبيق قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية وتبتعد فيها عن جميع ما نهى عنه الشرع من ربا والتعامل في المحرمات.[2]

كما عرفها محمد البلتاجي: تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغة التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الاسلامية، ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في

---

[1] يونس رفيق المصري، **صيرفة إسلامية أم مصرفية إسلامية؟**، تاريخ الاطلاع: 2022 / Banks / https://www.kantakji.com صيرفة إسلامية أم مصرفية إسلامية؟

[2] **الصيرفة والتمويل الإسلامي**، الموقع https://financebankingessays.com

تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية [1]

تعبر الصيرفة الإسلامية عن النظام أو النشاط المصرفي الذي يعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، أين تعتبر جزءا من المالية الإسلامية في إطار النظام الاقتصادي الإسلامي وليست المكون الوحيد لهذا النظام، وتحظى بأهمية بالغة كونها التطبيق العملي لأسس الاقتصاد الإسلامي، حيث أنها وجدت مجالا لتطبيق فقه المعاملات المالية الشرعية في الأنشطة المصرفية، وتعد المصارف الإسلامية أحد أهم المرتكزات الأساسية القائمة بأعباء الصيرفة الإسلامية ضمن مكونات النظام المالي الإسلامي[2].

من خلال هذه التعاريف نلاحظ أن الصيرفة الإسلامية تقوم على مبدأ أساسي وهو تحريم الربا على الطرفين المقرض والمقترض.

المطلب الثاني: مبادئ وأهداف الصيرفة الإسلامية

الفرع الأول: مبادئ الصيرفة الإسلامية:

يتركز العمل المصرفي الإسلامي على أسس وضوابط شرعية مستمدة من أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، تختلف أسسها وضوابطها كثيرا عن تلك التي تحكم البنوك التقليدية، ومن أهدم المبادئ التي تميز الصيرفة الإسلامية:[3]

أولا: التزام المصارف بتعاملاتها المصرفية بأحكام الشرعية الإسلامية:

---

[1] محمد مكي بن سعد الجرف، **الصناعات الصغيرة وطرق تمولها في الاقتصاد الاسلامي افاق جديدة** العدد 1، أبريل 1998، ص 2.

[2] بعزيز سعيد ومخلوفي طارق، مداخلة: **تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الملتقى الوطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ولاية الوادي الجزائر، يومي 16 / 17 ديسمبر 2017، ص 07.

[3] نعيم نمر داوود، "**البنوك الإسلامية نحو الاقتصاد الإسلامي**"، الطبعة الأولى، دار البداية، عمان، 2012 ص 54.

يتمثل هذا الالتزام من منطلق أن ما يجب في المعاملات فالحلال بيّن والحرام بيّن، وأنه يجب تطبيق الشريعة الإسلامية في جميع مناحي الحياة والمعاملات، فحياة المسلم واحدة من تلك المناحي، فالمال مال الله استخلاف الإنسان فيه لينفقه في مرضاة الله، ناهديك على أن الحصول على هذا المال يجب أن يكون بالأساليب التي يجب أن تكفل حق الله تعالى فيه.

ثانيا: استبعاد التعامل بالفائدة:

إن أهدم ما يمتاز به المصرف الإسلامي عن المصارف الأخرى هو عدم تعامله بالفائدة المصرفية في جميع معاملاته، سواء على البنك المركزي أو الحكومة أو الأف ا رد أو المصارف المحلية أو الأجنبية مهما كانت الأسباب، تعد هذه الخاصية المعلم الرئيسي والأول للمصرف الإسلامي، فبهذا ينسجم مجموعها نظاما إسلاميا متكاملا، لا يتناقض معها، لذلك فجميع هذه المؤسسات الإسلامية بما فيها المصرف الإسلامي تعمل جادة من أجل تحقيق تنمية المجتمع من كل ما لا يتلاءم مع مبادئ هذا الدين وتعاليمه السامية[1]

ثالثا: ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية:

تسعى المصارف الإسلامية على توجيه نشاطها لخدمة أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعتبر أن التنمية الاجتماعية أساس التنمية الاقتصادية، وهو بذلك يقوم بتعبئة مدخرات الأفراد واستثمار هذا في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي في خدمة مصالح المجتمع، ومن هذا يكون ارتباط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، لذلك تتم الصلة الوثيقة بين العقيدة والقيّم والتنظيم الاقتصادي في الإسلام.[2]

---

[1]محمود حسين الوادي، حسين محمد سمحان، "**المصارف الإسلامية الأسس النظرية والتطبيقات العملية**"، الطبعة الربعة، دار المسيرة للنشر والتوزيع 2012، ص45.

[2]نوال صالح بن عمارة، "**المراجعة والرقابة في المصارف الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص27.

والأصل في هذا الخاصية في البنك الإسلامي أنه يطلق من تصور الإسلام ومنهجه الخاصة والإسلام دين الوحدة الذي لا ينفصل فيه الجوانب المختلفة للحياة بعضها على البعض الاخر، والاهتمام بالنواحي لاجتماعية أصل من أصول الإسلام، ويبتدئ هذا الأصل بشكل خاص في السياسة المالية عند النظر الى ما يدل عليه نظام الزكاة وبنوكها من أهمية الوظيفة الاجتماعية للدول الإسلامية.[1]

رابعا: توجيه كل الجهود نحو الاستثمار الحلال:

من المعلوم أن المصارف الإسلامية مصارف تنموية بالدرجة الأولى، ولما كانت هذه المصارف تقوم على إتباع منهج الله سبحانه وتعالى المتمثل بأحكام الشريعة، فهي تكون محكومة بجميع أعمالها بما أحله الله هذا ما يدفعها إلى استثمار وتمويل المشاريع التي تحقّق الخير للبلاد والعباد والتقيّد بقاعدة الحلال والحرام التي يحددها الإسلام، مما يترتب عليه ما يلي[2]:

-الالتزام بقاعدة الحلال والحرام.

-توجيه الاستثمار وتركيزه في دائرة إنتاج السلع والخدمات التي تشبع الحاجات للإنسان المسلم.

-انسجام أسباب الإنتاج مع دائرة الحلال.

-تحكيم مبدأ احتياجات المجتمع ومصلحة الجماعة قبل النظر إلى العائد الذي يعود على الفرد.

-تحري أن يقع المنتج سواء كانت سلعة أو خدمة في دائرة الحلال.[3]

تجميع الأموال المعطلة ودفعها إلى مجال الاستثمار:

---

[1]عبدالرزاق رحيم جدي الميتي، **المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق**، دار أسامة للنشر، عمان، الطبعة الأولى 1997 ص 54.

[2]عبد الناصر براني أبو شهد، "**إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية**"، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، 2014ص12

[3]عبد الناصر براني أبو شهد، مرجع سابق، ص12

من المسلّم به أنّ الكثير من أموال المسلمين في العالم الإسلامي تعدّ أموالا معطلة لا تستفيد منها المجتمعات الإسلامية، والسبب في ذلك يعود إلى أن الكثير من أبنا الأمة الإسلامية يرفضون استثمار أموالهم وتنميتها في البنوك التقليدية القائمة، فقد أثبتت المصارف الإسلامية جدارتها ونجاحها في استثمار الأموال المودعة وتنميتها، فدفع أصحاب رؤوس الأموال إلى استثمار أموالهم المجمدة وتنميتها من خلال المشاريع التنموية التي تقوم بها المصارف والمؤسسات الإسلامية من تجميع الفائض من الأموال المجمدة وجعلها في مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت أم صناعية أم زراعية[1].

الفرع الثاني: أهداف الصيرفة الإسلامية:

للصيرفة الإسلامية أهداف تسعى لتحقيقها استلزمتها الطبيعة الديناميكية وجدوى وجود المشروع تجسيد القيم الإسلامية وتطبيق لأهداف الشريعة الإسلامية في مجال المال والمعاملات الاقتصادية التي يمكن إيجازها فيما يلي:

أولا: إحياء المنهج الإسلامي في المعاملات المالية والمصرفية:

يهدف المصرف الإسلامي إلى تحقيق منهج إسلامي في المعاملات المالية والمصرفية وذلك من خلال:

-تقديم البديل للإسلامي للمعاملات البنكية التقليدية لرفع الحرج على المسلمين.

[1]محمد إبراهيم الجبوري، "**دور المصارف الإسلامية في التمويل والاستثمار**"، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014 ص13

-الالتزام بالقواعد والمبادئ الإسلامية في المعاملات المالية والمصرفية[1].

-الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية والمالية من خلال التزاماتها هي أولا ثم النصح والإرشاد لأفراد المجتمع بإتباع السلوك الإنساني في استثمار وتوظيف أموالهم.

-تنمية القيم العقائدية والأخلاقية في المعاملات وتثبيتها لدى العاملين والمتعاملين معها.[2]

ثانيا: تحقيق أمال وطموحات أصحاب البنك والعاملين به:

-يقوم المساهمين باستثمار أموالهم في البنك الإسلامي في الحلال وبالأسلوب الشرعي، إضافة إلى العاملين بالبنك يقومون بأعمال يحرصون فيها على م ا رعاة أحكام الشريعة الإسلامية ويمكن للبنوك الإسلامية أن تحقق هذا إذا تمكنت من الوصول إلى قدر مناسب من الأرباح للمساهمين.

-تقديم الخدمات المصرفية بجودة عالية للعملاء وقدرته على جدب العديد منهم بتقديم الخدمات المصرفية المتميزة لهم في إطار أحكام الشريعة الإسلامية.

-تنمية الموارد البشرية، حيث تعد الأخيرة العنصر الرئيسي لعملية تحقيق الأرباح في المصارف بصفة عامة حيث ان الأموال لا تدر عائدا بنفسها بدون استثمار.

ثالثا: تحقيق التنمية الاقتصادية: تساهم المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال:

-محاربة الاكتناز وتشجيع الاستثمارات من خلال فرص وصيغ عديدة للاستثمار تتناسب مع الأفراد والشركات.

---

[1] مصطفى إبراهيم محمد مصطفى: **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، مذكرة ماجستير، جامعة مصر الدولية،2006، ص:22

[2] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، البنك الإسلامي للتنمية**، جدة، الطبعة الأولى،2004، ص:86

-العمل من أجل إبقاء رؤوس الأموال داخل الوطن، وبالتالي ازدياد الاعتماد على الموارد والإمكانيات الذاتية الأساسية التي توظف داخل البلدان الإسلامية.

-إلغاء الفوائد الربوية، وتخفيض تكاليف المشاريع مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار وبالتالي خلق فرص عمل جديدة، وانخفاض معدل البطالة وزيادة الدخل الوطني.

رابعا: تحقيق التكافل الاجتماعي: تهتم المصارف الإسلامية بتحقيق التكافل الاجتماعي من خلال ما يلي:

-يحقق المصرف الإسلامي التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع بمختلف السبل، وخاصة من خلال صناديق الزكاة التي تمول عن طريق الموارد المتعددة والتي يتمثل أهمها في الزكاة المفروضة شرعا على رأس مال البنك وأرباحه إضافة إلى زكاة أصحاب حسابات الاستثمار الذين يفوضون المصرف في إخراجها من أرصدتهم نيابة عنهم هذا إلى جانب الصدقات والتبرعات والهبات التي يتلقاها من الأفراد والمنظمات[1].

-توجه المصارف الإسلامية هذه الموارد الى قنواتها الشرعية في صورة نقدية أو عينية لمختلف الجهات والأفراد المستحقين كالفقراء والمساكين والمساجد والجمعيات الخيرية ... الخ.

-فضلا عن اهتمام إدارة المصارف الإسلامية بالقروض الحسنة الإنتاجية والاجتماعية العيني والنقدية، والمساهمة في المشروعات الاجتماعية التي لا تهدف إلى الربح.

-إن هذه الأنشطة الاجتماعية التي ينفرد بها المصرف الإسلامي بأدائها تساعد على تحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وتدعيم البنية الاجتماعية المحيطة به.[2]

---

[1] عبد الحميد عبد الفتاح المغربي: **الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية**، مرجع سابق، ص 93

المطلب الثالث: تحول البنوك التقليدية الى الصيرفة الإسلامية.

شهدت السنوات السابقة وخاصة بعد الأزمة العالمية (2008) الاتجاه والتحول نحو الصيرفة الإسلامية بعد اعتراف العالم بقوة وصلابة الأسس والضوابط التي تقوم عليها. وقد تعددت الأسباب؛ حيث كان دافع بعضها عقائديًا بحتًا، وكان دافع أخرى تجاريًا صرفًا، كما رأت أخرى في المصرفية الإسلامية الحل في القضاء على التضخم، أو استقطاب الأموال والقضاء على عجز الميزانية وغيرها. وعليه سنعرض في هذا المطلب مفهوم التحول إلى الصيرفة الإسلامية وأنوع التحول.

الفرع الأول: مفهوم التحول إلى الصيرفة الإسلامية:

أولا: مفهوم التحول

التَّحَوُّل في اللغة :التَنقُّل من موضع إلى موضع.[1]

والتحول في الاصطلاح :هو الانتقال من حال إلى حال، والانتقال :يقال تحول عن مكانه إذا انتقل عنه إلى غيره،[2] وقيل هو :الانتقال من وضع فاسد شرعًا إلى وضع صالح شرعًا[3].

وهذا الانتقال يقتضي عادة أن يكون الوضع المتحول إليه أفضل حالا من الوضع المتحول عنه.

ثانيا: مفهوم التحول إلى الصيرفة الإسلامية: والمقصود بالتحول إلى المصرفية الإسلامية هو انتقال الأعمال المصرفية التقليدية القائمة على الفائدة إلى وضع الأعمال المصرفية القائمة على مبدأ المشاركة والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ويمكن تعريفها على أنها " الرغبة لدى المصارف التقليدية بتقديم خدمات ومنتجات إسلامية، وذلك بشكل كلي من خلال الاحلال الكامل للعمليات المصرفية الإسلامية محل العمليات المصرفية

---

[1]ابن منظور، **لسان العرب**، الطبعة التاسعة، دار صادر، بيروت،2011م ج4 ص 276.

[2]قلعجي محمد رواس، **معجم لغة الفقهاء**، الطبعة الثامنة، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1408هـ، ص124.

[3]سعود محمد عبد الله الربيعة، **تحول المصرف الربوي إلى مصرف إسلامي ومقتضياته**، رسالة ماجستير في الاقتصاد الإسلامي، كلية الشريعة والاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، جزء01، 1989 م ص4.

التقليدية أو بشكل جزئي من خلال تقديم منتجات وخدمات إسلامية بجانب المنتجات والخدمات التقليدية، وذلك للعديد من الأسباب تتفاوت بين أسباب عقائدية واجتماعية وبين أسباب تجارية وربحية صرفه[1]."

الفرع الثاني: أنواع التحول نحو الصيرفة الإسلامية

بتعدد دوافع التحول للمصرفية الإسلامية تتعدد أنواع وصور التحول إلى ممارسة الأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية؛ فذهبت بعض المصارف إلى التحول الكامل للعمل المصرفي الإسلامي، في حين فضلت مصارف أخرى تقديم خدمات ومنتجات مصرفية إسلامية ضمن الخدمات والمنتجات التقليدية، واتجه آخرون إلى فتح نوافذ أو شبابيك داخل الهيكل التنظيمي للمصرف، كما أنشأت بعض المصارف فروع مستقلة تقدم خدمات ومنتجات إسلامية متكاملة.

أولا: التحول الكلي إلى المصرفية الإسلامية: ويعد هذا الشكل من أكثر أشكال التحول مصداقية، ويكون عن طريق التحول الكلي من خلال إحلال جميع الأعمال والخدمات والمنتجات المصرفية إلى العمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، ويتوقف عن ممارسة أي أعمال مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية على رأسها التعامل بالربا.[2]

ويمكن ذكر أهم أسباب التحول الكلي للقيام بالأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية إلى ما يأتي:

1-قرار صادر عن الحكومة (الدولة): حيث تعلن السلطة السياسية أو النقدية عن نيتها في تحويل النظام المالي والنقدي للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم بإصدار قرارات وتشريعات تنظم عملية تقديم

---

[1] مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية**، نموذج مقترح للتطبيق على المصارف السورية، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2014، ص14.

[2] يزن خلف سالم العطيات، **تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية**، دار النفائس، عمان، 2009، ص75.

جميع الخدمات والمنتجات والأعمال المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية والتوقف عن التعامل بالفائدة (الربا) وغيرها من الأعمال المخالفة للشريعة .وعلى الرغم من أن هذا التحول يحمل بعض المساوئ والمخاطر؛ إلا أن هذا الأمر طبيعي، فالتحول من نظام لآخر لابد من يكون فيه تضحيات ومخاطر تعتبر من متطلبات التحول، وهو أفضل مقارنة بعدم التحول.[1] لكن يراعى فيه التدرج على أساس إعداد خطة شاملة ومتكاملة بشكل متوازن وعلى مراحل زمنية محددة حتى يتحقق التكامل للنظام المصرفي على أساس أحكام الشريعة الإسلامية .ومثال ذلك التحول الكلي في كل من باكستان.

2-**قرار صادر عن إدارة المصرف** :يقوم المصرف التقليدي بالتحول الكامل نحو الأعمال المصرفية- الإسلامية وفق خطة محددة خلال فترة زمنية محددة يقوم خلالها بإحلال المنتجات والخدمات المصرفية المطابقة لأحكام الشريعة الإسلامية، على أن يزيد الوزن النسبي لها على حساب الوزن النسبي للمنتجات التقليدية غير المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية .ومثال ذلك بنك الجزيرة في المملكة العربية السعودية والبنك العقاري الكويتي وبنك الشارقة الوطني بدولة الامارات العربية[2].

ثانيا: التحول الجزئي إلى المصرفية الإسلامية:

يقوم التحول الجزئي على تقديم خدمات ومنتجات إسلامية لكن في ظل النظام المصرفي التقليدي وإلى جانب منتجاته وخدماته التقليدية .ويتم ذلك من خلال الحالات الآتية:[3]

1-**إنشاء فروع إسلامية تابعة للمصرف التقليدي** :حيث يقوم المصرف التقليدي بإنشاء أو تحويل فروع قائمة إلى فروع تقدم خدمات ومنتجات إسلامية، وعادة ما تكون هذه الفروع تابعة لإدارة الفروع بالمصرف

---

[1] مريم سعد رستم، **تقييم مداخل تحول المصارف التقليدية إلى مصارف إسلامية**، مرجع سابق ص19

[2] مصطفى أبراهيم مصطفى، **تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية**، دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في الاقتصاد الإسلامي، الجامعة الأمريكية المفتوحة،2006، ص 99.

[3] يزن خلف سالم العطيات، مرجع سابق، ص79.

التقليدي أو ينشأ لها إدارة خاصة .ويعتبر هذا النوع من التحول الأكثر شيوعًا، ومن مميزاته أنه له بعض الاستقلالية الإدارية والمالية عن باقي أعمال المصرف التقليدي، مما يتيح له إمكانية فصل أعمال ونتائج الفرع عن أعمال ونتائج المصرف التقليدي، إلا أن الفرع الإسلامي يبقى تابع من حيث الملكية ورأس المال والتكيف القانوني للمصرف التقليدي الرئيسي .ومثال ذلك البنك الأهلي في السعودية[1].

2-إنشاء المصرف التقليدي لنوافذ متخصصة تقدم خدمات ومنتجات إسلامية :وهو أن يقوم المصرف بفتح نوافذ إسلامية لاستقطاب عملاء جدد أو تلبية لعملاء موجودين في الأصل، والهدف من وراء هو تعظيم الأرباح، والملاحظ أنها لا تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية اللازمة بل تتبع لإدارة المصرف التقليدي، وممكن أن يؤدي إلى حدوث ازدواجية وبالتالي التأثير على نقاء التطبيق في أذهان العاملين والعملاء على حد سواء.

3-تقديم المصرف التقليدي لخدمات وصيغ مصرفية إسلامية جنبا إلى جنب الخدمات والمنتجات التقليدية :حيث تقوم المصارف التقليدية بتقديم بعض المنتجات التمويلية الإسلامية كالمرابحة خاصة والمشركة والاجارة وغيرها. والملاحظ على هذا الشكل أنه لا يفصل الأعمال المصرفية التقليدية على الخدمات والمنتجات الإسلامية، بحيث تشكل الخدمات والمنتجات التي يقدمها المصرف التقليدي مزيجًا بين الأعمال المحرمة شرعًا والجائزة المشروعة .وبالتالي فإن هذه الازدواجية غير المقيدة أثرت في ثقة العملاء بمصداقية وشرعية المنتجات والخدمات الإسلامي.

الفرع الثالث: أساليب التحول إلى الصيرفة الإسلامية والجهات المسؤولة عن هذا التحول:

أولا: أساليب التحول الى الصيرفة الإسلامية:

[1] سعيد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، النوافذ الإسلامية للمصارف التقليدية**، بحث مقدم للمؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة،2008، ص 13.

أ. التحول الجزئي: يتم مزج الخدمات المصرفية والاستثمار للبنوك التقليدية مع البنوك الإسلامية وهنا تتعدد صيغ التحول الجزئي:

1. **الصيغة الأولى:** استحداث خدمات وصيغ مصرفية تتوافق مع أحكام الشريعة تقدم مع الخدمات المصرفية للبنك التقليدي الملاحظ في هذا النموذج هو امتزاج الخدمات المصرفية بين ما هو مباح وغير مباح.
2. **الصيغة الثانية:** إنشاء نوافذ متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة، أي يتم تقديم خدمات مصرفية استثمارية' بتخصيص وحدة تعني هذا النوع من النشاط دون استغلالها المالي والإداري عن المصرف التقليدي.
3. **الصيغة الثالثة:** فتح فروع متخصصة تتوافق مع أحكام الشريعة قد تكون هذه الأخيرة تابعة لإدارة البنك التقليدي كما قد تملك إدارة مستقلة لها وهو من أكثر الأساليب المستخدمة للتخلص من المعاملات الربوية.
4. **الصيغة الرابعة:** إنشاء مصرف جديد تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية ملك للبنك التقليدي بحيث يتمتع بالاستقلالية الإدارية اقل الأساليب انتشارا.[1]

ب. التحول دفعة واحدة:

ويتمثل هذا الأسلوب بقيام المصرف التقليدي قبل تحوله بإعداد برنامج شامل لتحويل النظام المصرفي التقليدي إلى نظام إسلامي، على أساس تحديد موعد معين لإلغاء النظام المصرفي المعمول به دفعة واحدة، وإحلال النظام المصرفي الإسلامي محله، وكذلك الأمر بالنسبة لباقي أشكال التحول الأخرى،

[1]بن زكورة العونية، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر-أفاق وتطلعات، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، جامعة مصطفى اسطنبولي-معسكر، المجلد 07/العدد 02، سبتمبر 2020

فإن المصرف يقوم بالتحول إلى الشكل الذي اختاره دفعة واحدة، حيث تعمم الفكرة على جميع فروع المصرف في آن واحد.

ورغم تميز هذا الأسلوب بقصر الزمن الذي يستغرقه في التحول إلا أنه ينطوي على مغامرة كبيرة قد تفضي إلى مخاطر جسيمة، وذلك لأن التضحيات والخسائر التي ستكبدها المصرف نتيجة التحول بهذا الأسلوب ستكون كبيرة، وقد يعرض المصرف لأزمة سيولة أو ضائقة مالية خانقة تشل حركة بعض أنشطته التجارية والمصرفية، أو يتعرض لموقف عدم تلبية طلبات سحب أصحاب الودائع، ومع الاستمرار بهذا الحال يعرض نفسه للمسائلة القضائية عن حقوق المودعين وكيفية استرجاعها، وهذا يفتح على المصرف بابا هو في غنى عنه، يشغله عن الاهتمام بمفرزات التحول الطبيعية ثناء فترة التحول، مثل المشكلات القانونية والإدارية والتدريبية والفقهية وغيرها.[1]

ج. التحول المرحلي(التدرج):

وهو عبارة عن قيام المصرف التقليدي بإعداد خطة متكاملة وشاملة لكل أقسام وفروع المصرف بهدف تحويل النظام المصرفي المعمول به إلى نظام مصرفي خال من أي محظور شرعي طبقا لبرنامج مرحلي، وعلى أساس جدولة مراحل التحول زمنيا وفقا لمعايير شرعية وقانونية واقتصادية، ويتوخى الحاجة الزمنية لكل مرحلة من مراحل التحول، لاستيفاء متطلباتها من التعديل والتبديل.

[1] سعيد بن سعد المرطان، **تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي**، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة–المملكة العربية السعودية جوان 2005

وقد يكون هذا الأسلوب أفضل من الأسلوبين الأول والثاني، وذلك لأنه يتجاوز مساوئ الأسلوب الأول، وهو التحول بإقامة فرع يكون نموذجا مصغرا لمصرف إسلامي وما فيه من طول في الزمن لا مسوغ له، ويتفادى مخاطر الأسلوب الثاني، وهو التحول دفعة واحدة وما له من سلبيات.[1]

فالأسلوب الثالث، وهو التحول المرحلي، يقوم على أساس تنفيذ خطة التحول في جميع أقسام المصرف وفروعه بشكل متوازن ومتساو، وعلى مراحل زمنية محددة، بحيث يتحقق التكامل للنظام المصرفي القائم على أساس خلو معاملاته من الربا أو أي محضور شرعي آخر عند تنفيذ آخر مرحلة زمنية من مراحل التحويل.

فهذا الأسلوب من التحول لا يكاد يلمس فيه أي مساوئ ذات أهمية، وإن وجدت فهي من مستلزمات التحول إذا ما قورنت بعدم التحول، لأن التحول من نظام إلى نظام آخر لابد أن يكون فيه خسائر وتضحيات بغض النظر عن الأسلوب الذي عولج به التحول، ونظرا لان هذا الأسلوب يعد من أنسب الأساليب القابلة للتطبيق عمليا، فإنه سيتم دراسة هذا الأسلوب في مطلب مستقل يوضح فيه مفهومه ومجالاته وحكمه وضوابطه.[2]

ب الجهات المسؤولة عن التحول إلى الصيرفة الإسلامية: تصنف هذه الجهات إلى ثلاثة

وهي:

- القائمين على إدارة البنك (القرار داخلي): يجمع مجلس إدارة البنك بضرورة التحول للصيرفة الإسلامية، إما بداعي التوبة وتحكيم جميع أعمالهم إلى الشريعة أو بداعي مسايرة تطورات الصناعة المصرفية وتلبية احتياجات العملاء.

---

[1] فهد الشريف، **الفروع الإسلامية التابعة للمصارف الربوية**، دراسة في ضوء الاقتصاد الإسلامي, بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد جامعة لم القرى، منشور على موقع موسوعة الاقتصاد و التمويل الإسلامي على شبكة الانترنت ص 13

[2] عبد الله، خالد أمين، والطراد، إسماعين، **إدارة العمليات المصرفية المحلية والخارجية**، دار وائل، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، عام 2006 ص 86

❖ جهات خارجية: حالة شراء المصرف من أطراف خارجية أو شراكة مع جهات ترغب في تحويل نشاطه وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

❖ اعتماد قرار التحول للصيرفة الإسلامية بقرار من السلطة: أي بموجب إصدار قوانين تسمح بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في المعاملات المصرفية إما كليا أو جزئيا.[1]

المبحث الثاني: التنمية الاقتصادية في الإسلام

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، وظهرت العديد من التحليلات التي اختصت بدراسة أوضاع التنمية من جوانبها المختلفة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي:

ان قضية التنمية الاقتصادية تعد بعداُ مجتمعيا على مستوى العالم المتقدم أو النامي حيث هي هدف تسعى إليه جميع الدول من خلال العمل على الاحتفاظ بمعدل مناسب من التنمية حتى يتحقق للمجتمع على المدى البعيد التوظف الكامل.

الفرع الأول: تعريف التنمية الاقتصادية

يعتبر ما نير وبالدوين التنمية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي يعرفانها على أنها: «عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكثر من معدل نمو السكان، فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع".[2]

[1] بن زكورة العونية، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر-أفاق وتطلعات، مرجع سبق دكره، ص246

[2] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية، بيروت،1986 ص 16

أما الدكتور محمد زكي شافعي فيتصور التنمية الاقتصادية في أنها "عملية تحول من أوضاع اقتصادية واجتماعية قائمة وموروثة وغير مرغوب فيها، الى أوضاع أخرى مستهدفة، وأفضل منها قبل حدوث التنمية"[1] والبعض الاخر يعرفها كما يلي: «التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيق على مدار الزمن والتي تحدث من خلال تغيرات في كل من هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة، إضافة الى احداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء"[2]

الفرع الثاني: تعريف التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي

أما التنمية في الفكر الإسلامي فقد استعملت لفظ العمارة أو التعمير في المجال الاقتصادي، حيث يقول الخالق عزوجل﴿ هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها ﴾ [3] ويعلق الإمام القرطبي في كتابه جامع الأحكام عن تفسير هذه الآية بقوله " أنها تقصد طلب العمارة لاستعمالها السين والتاء في استعمركم للطلب والطلب المطلق من الله يكون على سبيل الوجوب"

«وبالتالي تعرف التنمية الاقتصادية في ظل الفكر الإسلامي بأنها تلك العملية التي يتم بموجبها استخدام كل الموجودات أو المخلوقات في هذا الكون من ثروات طبيعية ووسائل علمية حديثة وطاقات بشرية من أجل تنمية جوانب الإنسان الروحية والخلقية والمادية بصورة متوازنة من غير إفراط أو تفريط في جانب من هذه الجوانب على حساب جانب آخر حتى نستطيع توزيع الناتج بما يحقق حد الكفاية المتناسب مع حجم هذا الناتج لجميع أفراد المجتمع وتقليل نسب التعاون العادي بين فئات المجتمع"[4]

---

[1] كمال رزيق، **تقييم تجربة البنوك الإسلامية بالجزائر في إدارة المخاطر الائتمانية**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الرابع–حول التحوط وادارة المخاطر في المؤسسات المالية تاريخ أبريل 2012.

[2] محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، **التنمية الاقتصادية**–مفهومها، نظرياتها، سياساتها–، .مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية،. 6881 ، ص15

[3] سورة هود 61

[4] أوصاف محمد، **التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي**، عودة إلى بدء مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م1 ع2، ص15

المطلب الثاني: أهداف وخصائص التنمية الاقتصادية:

الفرع الأول: أهداف التنمية الاقتصادية: للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى معيشة السكان، وتوفير أسلوب حياة كريمة، ولا ينظر إلى التنمية باعتبارها غاية في حد ذاتها، وإنما ينظر إليها على أنها وسيلة لتحقيق غايات أخري، ومن الصعب تحديد أهداف معينة في هذا المجال نظرا لاختلاف كل دولة، واختلاف أوضاعها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، إلا أنه يمكن إبراز بعض الأهداف الأساسية التي يجب أن تتمحور حولها الخطة العامة للتنمية الاقتصادية، ومن أهم هذه الأهداف ما يلي:

أولا: زيادة الدخل الفردي: تعتبر زيادة الدخل القومي من أول أهداف التنمية الاقتصادية في الدول المختلفة وذلك بأن الغرض الأساسي الذي يدفع هذا البلاد الى القيام بالتنمية الاقتصادية وهو انخفاض مستوى معيشة السكان والدخل القومي الذي نقصد زيادته هنا هو الدخل القومي النقدي أي ذلك الدي يمثل في السلع والخدمات التي تنتجها الموارد الاقتصادية المختلفة خلال فترة زمنية معينة.[1]

عموما يمكن القول بان زيادة الدخل القومي الحقيقي أيا كان حجم هذه الزيادة او نوعها، تعتبر أول أهداف التنمية الاقتصادية وأهمه على الاطلاق في الدول المتخلفة اقتصاديا.[2]

ثانيا: رفع مستوى المعيشة:

إن رفع مستوى المعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الاقتصادية التنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الفردي فحسب وانما هي وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معاني ودلك لأن التنمية الاقتصادية ادا وقعت عند خلق زيادة في الدخل القومي غير ان هذه الزيادة

[1] محمد عبد العزيز عجيمة، **صبحي تادريس قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط**، القاهرة: الدار الجامعية للنشر والتوزيع، 1986 ص64.

[2] فارس رشيد البياتي،" **التنمية الاقتصادية سياسيا في الوطن العربي**"، عمان :أطروحة الدكتورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك،2008 ، ص68 .

قد لا تكون مصحوبة باي تغير في مستوى المعيشة أو يحدث ذلك عندما يزيد الشكان بنسبة أكبر من نسبة في الزيادة في الدخل القومي أو عندما يكون نظام توزيع هذا الدخل محتملا.[1]

ثالثا: تقليل التفاوت في الدخول والثروات:

في الواقع يعتبر هذا الهدف اجتماعي إذ في معظم الدول المختلفة نجد أنه على الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل فإننا نرى فوارق كبيرة في توزيع الدخول والثروات.

إذ تستحوذ طائفة صغيرة من أفراد المجتمع على جزء كبير من ثروته.[2]

رابعا: التوسع في الهيكل التنظيمي:

تسمى الدول في تحقيق التنمية الاقتصادية بالعمل على توسيع قاعدة الهيكل الإنتاجي لإن التنمية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي وزيادة متوسط نصيب الفرد بل التوسع في القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية ويجب أن يكون هناك صناعات ثقيلة تمد الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة وخصوصا بالنسبة للدول التي تعتمد على قطاع واحد من أجل التصدير للخارج للحصول على إيراداتها لتغطية نفقاتها المختلفة مثل تصدير المحروقات من طرف الدول النامية للبلدان التقدمة للحصول على الأموال اللازمة لنفقات الحكومة أي الاعتماد على مورد واحد فقط وهذا ما يعمل على كدح الاقتصاد ككل مالم تقم هذه البلدان بالتوسع في هياكلها الإنتاجية من أجل النهوض باقتصاداتها والخروج من دائرة التخلف.

الفرع الثاني: خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام

إن أهم الخصائص التي تتميز بها التنمية الاقتصادية في الإسلام هي: الشمولية، الواقعية والمسؤولية.

---

[1] موري سمية، بلحاج ف ا رجي،" **أثر التذبذب في أسعار النفط على التنمية الاقتصادية في الجزائر**– د راسة مقاربة تحليلية وقياسية مجلة استراتيجية وتنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامع مستغانم، العدد07 ، جويلية 2014 ص211 .

[2] الرداوي تيسير، **التنمية الاقتصادية**، سوريا، مديرية المكتب والمطبوعات الجامعة، ص8

أولا: الشمولية: تتميز التنمية الاقتصادية بأنها شاملة ومتوازنة وغايتها الإنسان نفسه ويتبين أن المنهج الإسلامي التنموي نابع من منهج رباني خالي من النواقص والأهواء البشرية والمحدودية الزمنية. مما يجعل من قواعد التنمية دعائم دائمة وصالحة لتقوم بأهداف وأغراض التنمية الحقيقية.

إن المنهج الإسلامي للتنمية يختلف عن المناهج المعاصرة لكونه يهتم بالإضافة إلى الجانب المادي إلى تطوير الجوانب الأخرى الروحية والأخلاقية.

ويتجلى الطابع الشمولي للتنمية كونها تتضمن كافة الاحتياجات البشرية بمعنى توفير ضروريات الحياة من ملبس ومسكن ونقل وتعليم ورعاية صحية ومواصلات وحرية التعبير وحق العمل، وغيرها من الحاجات التي تساعد الإنسان على تطوير طاقاته والمساهمة في المجهود الاجتماعي.

فالإسلام لا يعرف الفصل بين الجانب المادي والجانب الروحي ولا يفرق بين ما هو دنيوي واخري فكل نشاط يمارسه الإنسان طالما كان مشروعا وبه يتجه إلى المولى عز وجل يعتبر عملا صالحا لأن المولى عز وجل يقول " وما خلقت الجن والأنس إلا ليعبدون "[1].

وبالإضافة إلى ما سبق فإن الشمولية تعني كذلك غرس الأخلاق والقيم الإنسانية في سائر أفراد المجتمع متآلف متعاون في جميع الحالات وفي شتى الظروف لتنمية المجتمع ورقيه. وينبع العمل الصالح من الجوانب الأخلاقية التي ينميها الإسلام في الإنسان المسلم عندما تتغلغل العقيدة في أعمق أعماق النفس الإنسانية مؤتمرة بأوامر ونواهي الله سبحانه وتعالى، ومسنده إلى الرحمة والأخلاق الكريمة والمساواة ومؤدية بالإنسان إلى القوة والصلابة ليعمل ويكد ويطبق التكامل الاجتماعي الأمر الذي يؤدي إلى تنمية شاملة لكل جوانب الحياة وما يترتب عليه من تقدم اقتصادي واجتماعي[2] .

ثانيا: الواقعية : تتميز التنمية الاقتصادية الإسلامية بأنها واقعية تتماشى مع ظروف المجتمع الحقيقية أي

[1] سورة الذاريات الآية رقم 56

أنها تضع المعالجة للمشاكل الاقتصادية بحيث يمكن تطبيقها تطبيقا حقيقيا في الواقع الاقتصادي المعاش. وتعتبر الواقعية في الإسلام مثالية لأنها موضوعة من عند خالق البشر والعالم بأحوالهم مسبقا هو بذلك لا يمكن أن يشرع مناهج للحياة الاقتصادية تكون بعيدة عن إمكانية تطبيق العبادة لها.

وتظهر واقعية التنمية الاقتصادية في كون أن الإسلام وضع المعالي الملائمة لكل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية المحتملة الوقوع في المجتمع البشري لكن حكمته تعالى أنه أوجد الغني والفقير لم يترك هذا التفاوت بدون تشريع يكفل له حسن التنظيم لإيجاد التوازن بين المستويين.

-**ثالثا : المسؤولية** : يقول صلى الله عليه وسلم : (كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته). ويبين هذا الحديث الشريف أن مبدأ المسؤولية في الإسلام واضح جدا فالكل مسؤول في إطار الدائرة والشريحة التي ينتمي إليها، وكل الأفراد مسؤولون أمام الله سبحانه وتعالى في كل عمل يقوم به، لذلك نجد أن مسؤولية الفرد تتعدى من الإطار الشخصي إلى الإطار الجماعي، كما أن مسؤولية الجماعة تتعدى إلى الإطار الفردي وهذا يعززه الإسلام بقانون التكامل الاجتماعي فالإسلام يعترف بكل من الحرية الفردية والحرية الجماعية ويجعل لكل منها حدودا مسؤولة بتحقيق رقي وازدهار المجتمع بأكمله وهذا التوافق بين مصلحة كل من الفرد والمجتمع وتحديد حالات تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بما يكفل التوافق بين المصلحتين ويمنع إلحاق الضرر بالفرد بالمجتمع[1] .

وتتضح مسؤولية الفرد في مزاولته لنشاطه بصورة مختلفة في أن يمتنع عن كل ما من شأنه إهدار المواد وسوء استخدامها والإضرار بنفسه أو بالمجتمع فقد نهى الإسلام اتباعه عن كل ما يضر بالفرد أو بالمجتمع وإهدار المواد وتصريف الأموال في غير أوجهها والعمل أو إنتاج سلع وخدمات تكون ضارة بالمجتمع.

[1] رشيد حميران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 1993، ص 155

وتتضح مسؤولية الدولة في كونها تلعب دورا في النشاط الاقتصادي يتمثل في تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية كتحريم الربا، وتحريم الاحتكار ومراقبة مدى التزام النشاط الاقتصادي بالتعاليم الإسلامية وتوفير حد الكفاية لسائر أفراد المجتمع ومسؤولية الدولة تتعدى الأحكام إلى ما يحده الصالح العام، فحيثما وجدت المصلحة التي تقتضي تدخلها تدخلت وبذلك فمسؤولياتها تمتد إلى ملئ الفراغ من التشريع، فهي تحرص من ناحية على تطبيق العناصر المشتركة وفقا لظروف كل مرحلة من المراحل التنموية.

ومن بين الأدلة التي توضح مسؤولية الدولة عن تنمية الاقتصاد، كتاب الخليفة عمر بن عبد العزيز إلى أحد ولاته قائلا: (أنظر ما قبلكم من أرض الصافية فأعطوها بالمزارعة بالنصف، وما لم تزرع فأعطوها بالثلث فإن لم تزرع فأعطوها حتى تبلغ العشر، فإن لم يزرعها أحد فامنحها، فإن لم تزرع فانفق عليها من بيت المسلمين) ومن هذا يمكن الاستنتاج بأن المسؤولية في الإسلام مشتركة بين كل من الفرد والمجتمع.

رابعا: التوازن :أن من بين أهم خصائص التنمية الاقتصادية في الإسلام هو التوازن في استغلال كل مستلزمات التنمية الاقتصادية المتوفرة في المجتمع من موارد بشرية ومادية، فالمنهج الاقتصادي الإسلامي في التنمية يجمع بين النمو الاقتصادي من ناحية وبين عدالة توزيع الثروة من ناحية أخرى وفي هذا يقول المولى عز وجل " اعدلوا هو أقرب للتقوى ". [1]وهذا يبين أن هدف الإسلام في التنمية الاقتصادية هو أن يتوافر لكل فرد في المجتمع أي كانت جنسيته أو ديانته حد الكفاية لا الكفاف، أي الوصول إلى مستوى لائق للمعيشة حسب زمانه ومكانه.

كما أن من خصائص التوازن في المجتمع الإسلامي عدم الترجيح، فهو لا يرجح الصناعة على الزراعة ولا التنمية الريفية على التنمية الحضرية، أو الإنتاج الاستهلاكي على الإنتاج الاستثماري، أو التكنولوجية كثيفة رأس المال على العمالة أو تحقيق أهداف الأجيال المعاصرة على حساب الأجيال القادمة أو دور الحكومة

[1]سورة المائدة الآية رقم 09

على دور القطاع الخاص، بل أنه يعتمد على الوسطية في اتخاذ جميع القرارات وعلى ضوء متطلبات المجتمع الإسلامي وفي إطار مصادره الشرعية لكي يحقق التوازن في عملية التنمية المنشودة. ويتضح مما سبق بان المنهج التنموي الإسلامي يحث على زيادة الإنتاج وتكثيره بشتى الوسائل والطرق السلمية كما يذكر في نفس الوقت على عدالة التوزيع، بحيث لا يستغني أحد الطرفين عن الأخر، وهذا لأن وفرة الإنتاج مع سوء التوزيع يعتبر احتكارا ينفيه الإسلام، كما أن عدالة التوزيع دون وفرة في الإنتاج يعني توزيع الفقر والبؤس وهذا مرفوض هو الأخر في الإسلام[1].

وتختلف نظرة الإسلام للتنمية مع نظرة الرأسمالية التي تستهدف تنمية ثروة المجتمع دون النظرة إلى توزيع هذه الثروة.

المطلب الثالث: دور الصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

تسعى الصيرفة الإسلامية الى تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

الهدف الأول: تعظيم وتنمية أموال المودعين والمساهمين وذلك بصفتها وحدة اقتصادية،

أما الهدف الثاني: فهو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذلك من خلال دورها كجزء من النظام الاقتصادي الكلي للبلد ويعتبر هدا الدور الأخير أهم دور للنظام الاقتصادي الإسلامي حيث أن المصارف الإسلامية تعمل على تحقيق التشغيل الكامل للموارد المالية وتعبئة المدخرات وأيضا تقديم القروض الحسنة...الخ وعلى قدر كفاءة وفعالية أداء المصارف لهذه الوظائف تتحدد قدرة المجتمع على التقدم الاقتصادي والاجتماعي. فالمصارف الإسلامية تعتبر في الأساس مصارف تنموية وبالتالي فإن "المحرك الأول للصيرفة الإسلامية هو خدمة المجتمع والاهتمام بمصالحه وهذا مقدم على تحقيق الربح".

وتختلف طبيعة عمل الصيرفة الإسلامية عن المصارف الربوية، إذ هي في الأساس مصارف استثمار، تعمل كشريك بعمله وإدارته لأصحاب الودائع الاستثمارية، كما تعمل أيضا كرب مان بجزء من حقوق

الملكية الخاصة وإن كانت تقوم بفتح حسابات تالية بعملائها، إلا أن ذلك يمثل نشاطها الرئيسي فضل عن تقديم الخدمات المصرفية الأخرى، في إثار أحكام مبادئ الشريعة الإسلامية.[1]

كما أن الصيرفة الإسلامية لا تضمن الودائع الاستثمارية، ولا تحدد مقدار الربح مقدما، ولكنها تقوم بوضع استراتيجيات مبنية على دراسة طبيعة العملية الاستثمارية ذاتها.

تسعى الصيرفة الإسلامية إلى تلبية الحاجات الضرورية وصولا إلى الحاجات الكمالية مقسمة على عدة مستويات وبالتالي فالأساس التنموي للصيرفة الإسلامية يجب أن يرتكز على ما يلي:

- اختيار معدل نمو اجتماعي وتوقيت الاستثمار واختيار البدائل.
- التعرف على فرص الاستثمار وهدا دليل على أن هذه المصارف ليس هدفها الاحتكار.
- تحسين المناخ الاستثماري من خلال الدراسات والبحوث والحقائق عن الاقتصاد القومي واتجاهاته.

هذا وتعتبر المصارف الاقتصادية قادرة أكثر من غيرها من المصارف التقليدية على التنمية الناتج لأنها في الأساس تقوم على مبدأ مهم وهو مبدأ للإشراك في الربح والخسارة فهي:

- أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية قابلة للاستثمار ومن ثم أكفأ في القيام بعملية التمويل اللازم للتنمية المصرفية التقليدية.
- أكثر كفاءة في توزيع المتاح من الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار ومن ثم في توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع على أفضل الاستخدامات الممكنة، علما بأن هذا يؤدي إلى تحقيق اعلى معدلات ممكنة لنمو الدخل الحقيقي.
- تسهم بشكل مباشر في عدالة توزيع الدخل القومي على المستوى القومي وذلك على عكس المؤسسة المصرفية الربوية، علما بأن عدالة توزع الدخل من أهم العناصر للمناخ الملائم للتنمية.

[1] افتخار محمد وأخرون، المصارف الإسلامية و دورها في عملية التنمية الإسلامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد31، العراق،2012، ص37 .

- إنها تشجع السلوك الإيجابي الدافع للتنمية بين الافراد وذلك على عكس المؤسسة المصرفية الربوية.[1]

ويعتمد المصرف الإسلامي في المساهمة في التنمية الاجتماعية على مجموعة من الأساليب من أهمها ما يلي:

- تجنب التعامل بالربا اخذا وعطاءا.
- منح القروض الحسنة حيث يعد القرض الحسن أحد أهم وسائل تفعيل المسؤولية الاجتماعية في المصارف الإسلامية.
- أداء الزكاة والصدقات التطوعية.
- توجيه بعض الاستثمارات إلى المشروعات ذات النفع الاجتماعي والثقافة الدينية.
- الدعوة إلى الاقتصاد الإسلامي والإصلاح الاجتماعي في إطار المنهج الإسلامي.
- تنظيم المؤتمرات والندوات التي تتعلق بالفكر الإسلامي.

وسنوضح دور الصيرفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

دور الصيرفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية				
حشد المدخرات والموارد المالية	تمويل القطاع الخاص والشركات	تمويل المشاريع الاستثمارية	تمويل البني التحتية	تمويل عجز ميزانية الدولة

[1] سلام عبد الرزاق، **اسهامات المصارف الإسلامية في تحقيق التنمية**، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية جامعة المدية، الجزائر، العدد 3

من خلال تنوع اجالها وإمكانية تناولها في السوق المالي، وكذا تعرضها لمخاطر تغير الفائدة كما أنها تمثل أصول حقيقية وليست عقود صورية	تعتبر أداة تمويل خارج الميزانية لا تحتاج لتبرير استخدامها فشراء الأصول يتم من طرف حملة الصكوك، وكما تعمل على تحسين نسبة كفاية رأس المال.	من خلال توفير الموارد التمويلية للاستثمارات القصيرة والطويلة الاجل وتنوعها بما يتلاءم وطبيعة القطاعات الاقتصادية (صكوك المرابحة للتجارة وصكوك السلم للزراعة المشاركة لجميع القطاعات)	من خلال تمويل المشاريع الحيوية في الاقتصاد (الجسور، المطارات، السدود) بدلا من التمويل بالديون أو سندات الخزينة (الصكوك السياسية).	من خلال إصدار الصكوك واستثمار حصيلتها في المشاريع المنتجة المدرة للدخل كالموانئ ومحطات توليد الكهرباء وغيرها.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على عناصر الدراسة.

تعتبر الصيرفة الإسلامية المحرك الأساسي للسوق المالية الإسلامية وذلك من خلال حجم الإصدارات من هذه الأوراق، وتستعمل هذه الإصدارات لتمويل المشاريع المختلفة الفاعلة في الاقتصاد كونها تعتمد على

التمويل الحقيقي وليس الضروري، ومن بين أهم الصكوك تلك التي تصدر من قبل الحكومات لدعم التنمية الداخلية كبناء السدود والمطارات والمحطات وغيرها.[1]

المبحث الثالث: الدراسات السابقة

المطلب الأول: دراسات محلية:

1 دراسة العوينة بن زكورة(2021) ، التحول **إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر أفاق وتطلعات**، ركزت هذه الدراسة على تحول البنوك التقليدية إلى منتجات الصيرفة الإسلامية، كما أشارت الى جهود الجزائر بعد صدور النظام 20.02 الذي يسمح بفتح نوافذ للصيرفة الإسلامية على مستوى البنوك التقليدية.

2 دراسة "عبد الرزاق معايزية" **الموسومة "أدوات التمويل الإسلامي وإمكانية إدماجها في القطاع المصرفي الجزائري"**، وهي أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، وكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، 2018/2017.

جاءت هذه الدراسة بهدف التعرف على أهم العوامل التي تتحكم في عملية ادماج أدوات التمويل الإسلامي في القطاع المصرفي. كما تناولت مختلف المفاهيم الخاصة بالقطاع المصرفي الجزائري ومسيرة إصلاحه ومؤشرات أدائه.

المطلب الثاني: دراسات اجنبية

1 دراسة عزمي عوض (2017)، بعنوان: دور المصارف الإسلامية الفلسطينية في تنمية النشاط الاقتصادي، وتركزت استخدام أدوات التمويل القائمة على مفهوم الملكية والمديونية.

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على دور المصارف الإسلامية التي تستخدمها هذه المصارف، ونسبها مقارنة بإجمالي التمويلات، كما تطرقت لتوزيع التمويلات على القطاعات الاقتصادية المختلفة. واعتمد

[1] حمزة طيوان، ماجدة مدوخ، **متطلبات التكامل الوظيفي بين المصارف الإسلامية والأسواق المالية الإسلامية ودورها في دعم التنمية الاقتصادية**، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد8، العدد02، جوان2021 ص879

الباحث دراسته على المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات من التقارير السنوية للمصارف محل الدراسة، وتجميعها في جداول بغر تحليلها.

وتوصل الباحث إلى أن دور المصارف الإسلامية في تنمية النشاط الاقتصادي كان دون مستوى مطلوب، فلم يكن تركيزها في تقديم التمويلات على أساليب التمويل القائمة على مفهوم الملكية كالمضاربة والمشاركة، وإنما كان التركيز على الأساليب القائمة على المفهوم المديونية وتحديدا صيغة المرابحة للآمر بالشراء.

2 دراسة يحيى نصر لله(2017) ، بعنوان :أدوات التمويل الإسلامي ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية في فلسطين (دراسة تطبيقية على المصارف والمؤسسات الإسلامية في قطاع غزة.) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مصادر التمويل الإسلامي في المؤسسات الإسلامية في قطاع غزة، وإلى دراسة دور أدوات التمويل الإسلامي في تمويل التنمية الاقتصادية في قطاع غزة .واتّبَع الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، وصمم استبانة لذلك .وتوصلت الدراسة إلى أن مؤسسات التمويل المختلفة تعتمد على صيغة المرابحة في تقديم تمويلاتها، وعدم تقديم العملاء لطلبات تمويل بغير هذه؛ نظراً لقلة الضمانات الصيغة، الكافية من العملاء وقصور السياسات المشجعة للمؤسسات المالية من قبل سلطة النقد وهيئة تشجيع الاستثمار.

المطلب الثالث: القيمة المضافة

إن انفتاح الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها، ضرورة حتمية يجب مراعتها، خاصة مع تزايد عدد البنوك الإسلامية مستقبلا، و ذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات ، خاصة و أن الجزائر في مرحلة حساسة من مراحل التنمية، تحتاج فيها إلى كل ما يدعم و يعزز هذه التنمية، ذلك أن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة و

استقرارا، و أكثر اتصالا بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بل و اكثر طلبا من المواطن الجزائري المسلم، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا و على التباعد بين دائرة الاقتصاد الحقيقي و الاقتصاد المالي.

خلاصة:

إن تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر بتهيئة المناخ الملائم لعملها، ضرورة حتمية يجب مراعاتها خاصة مع تزايد عدد البنوك الإسلامية مستقبلاً، وذلك لتمكين الاقتصاد الوطني من الاستفادة من مساهمة المصارف الإسلامية في تمويل مختلف القطاعات، خاصة وأن الجزائر في مرحلة حساسة من مراحل التنمية، تحتاج فيها إلى كل ما يدعم ويعزز هذه التنمية، ذلك أن التمويل الإسلامي يعتبر أكثر كفاءة واستقراراً، وأكثر اتصالاً بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بل وأكثر طلباً من المواطن الجزائري المسلم، مقارنة بالتمويل التقليدي القائم على الربا وعلى التباعد بين دائرة الاقتصاد الحقيقي والاقتصاد المالي، وبالإمكان تحقيق ذلك تدريجياً وعلى مراحل، في مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات، شرط توفر الإرادة السياسية والإعداد المناسب، ولابد من التأكيد على هذا الشرط الأخير، إذ أن البطء مع الثبات خير من العجلة مع الفشل، وأن نجّاح المحاولة يثبت قوة المبادئ الإسلامية، في حين أن أي إخفاق لابد وأن يضر بالتجربة، وقد لا تُتاح لها فرصة أخرى مستقبلا.

الفصل الثاني

واقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر

وأثرها على التنمية الاقتصادية

تمهيد:

في ظل متطلبات العصر الحديث أصبحت المصارف الإسلامية ضرورة اقتصادية ومالية لكل مجتمع يرفض التعامل مع البنوك التقليدية ويرغب في تقديم مبادئ الشريعة الإسلامية، فهي تحارب الاكتناز وتشجيع الاستثمار الحقيقي من خلال تمويل المشاريع التنموية التي تساهم في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية متوازنة، وذلك باستعمال مختلف صيغ التمويل الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وفي سبيل الفهم الصحيح لواقع الصيرفة الإسلامية في الجزائر سنتعرض في هذا الفصل الى ثلاث مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المبحث الثاني: تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر.

المبحث الثالث: دور الصيرفة الإسلامية في التنمية الاقتصادية

المبحث الأول: الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعتبر الظروف الاقتصادية التي يعيشها العالم اليوم من بين الأسباب الهامة التي دفعت بالدول العربية والأوروبية منها إلى تبني الصيرفة الإسلامية و، الجزائر تعتبر من هذه الدول التي سعت لتفعيل الصيرفة الإسلامية في بنوكها بل وتعتبر الأولى كونها دولة مسلمة.

المطلب الأول: تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر

الفرع الأول: نبذة عن انفتاح الجزائر على الصيرفة الإسلامية

إن انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتحه المصارف الإسلامية في مختلف المجالات خاصة، وأن الجزائر في مرحلة نمو تحتاج الى كل ما يدعم و يعزز هذا النمو و التنمية،[1] ففي مجال تعبئة المدخرات تساهم المصارف الاسلامية في زيادة و ترقية الادخار المحلي، خاصة وأن الكثير من الجزائريين يفضل اكتناز أموالهم، على أن يودعها لدى البنوك التقليدية التي تتعامل بالربا، وفي مجال التمويل سيكون للمصارف الاسلامية دورا في توفير التمويل الازم للقطاع الفلاحي الذي اتفقت عليه الدولة المليارات و لم يحقق أهدافه المنوطة، لم يؤدي ذلك سوى إلى ارتفاع مستمر لفاتورة الغداء المستورد خاصة الحبوب و قد بلغت هذه الفاتورة ما يقارب 3 مليار دولار سنويا، كما ستوفر هذه المصارف التمويل الازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي تعتبر حجر الزاوية في تحقيق التنمية وتشغيل اليد العاملة، وذلك من خلال الصيغ التمويلية المتنوعة التي توفرها هذه المصارف والتي تصلح لتمويل هذا القطاع الحيوي .

---

[1] حمزة كحال: "**مأزق بنوك الجزائر...إغراءات لجذب الأموال النائمة في البيوت**"، وثيقة الكترونية متوفرة ، نشر بتاريخ 02 / 12 / 2019 ، بموقع على الرابط https://www.alaraby.co.uk/economy العربي الجديد الاعلامي، تاريخ التصفح: 16 / 05 /2022

وقد قامت الجزائر كغالبية الدول الإسلامية والعربية وحتى منها الغربية بفتح المجال للصيرفة الإسلامية لتكون جزء من نظامها المصرفي منذ أن سنت قانون النقد والقرض 90 -10 الذي فتح مجال أين اعتبرت الجزائر من للقطاع الخاص والأجنبي لإنشاء البنوك ومنها البنوك الإسلامية في الجزائر، الدول السباقة إلى اعتماد هذا النوع من المؤسسات مقارنة بدول الجوار وبعض الدول العربية الأخرى، لكن ذلك لم ينعكس على حجم هذا النوع من النشاط، حيث لم يتم اعتماد سوى بنكين إسلاميين، آخرهما حصل على الاعتماد سنة 2008.

الفرع الثاني: تطور العمل بالصيرفة الإسلامية بالجزائر

أضحى توجّه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحظى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين، وهو ما دفع الحكومة للتفكير في تنويع المنتجات المصرفية، وطرح مختلف الصيغ التي تسمح باستقطاب الأموال المتداولة

أولا: حصة الصيرفة الإسلامية في النظام المصرفي الجزائري:

بلغت 373 وكالة في نهاية 2018، لا تزال شبكة البنوك العمومية مهيمنة ب 1151 وكالة، أما شبكة البنوك الخاصة فقد، فيما يخص المؤسسات المالية، استقر عدد وكالاتها عند 95 وكالة، وسجل إجمالي الوكالات لكامل النظام البنكي 1619 وكالة.[1]

ثانيا: حصة الصيرفة الإسلامية من السوق المحلية الجزائرية:

يتميز النظام المصرفي الجزائري بهيمنة البنوك الإسلامية على النشاط المصرفي، حيث عرفت البنوك العمومية من المواد المجمعة في السوق المحلية تحسنا طفيفا بنسبة 86.2 (85.8 في نهاية 2017)

[1]القرير السنوي 2018لبنك الجزائر، 2019.

من إجمالي الموارد المجمعة من طرف مجموعة البنوك، فيما يخص البنوك الخاصة عرفن نسبتها انخفاض وانتقلت من 14.2 في نهاية 2017 إلى غاية 13.8 في نهاية 2018.

حيث ارتفع الطلب كثيرا على معاملات «الصيرفة الإسلامية» خلال الشهور الخمسة الأخيرة من العام 2021، وذلك باستحواذها على 16 بالمائة من الحصة السوقية لعمليات الحصول على منتجات تمويلية تسوقها حاليا البنوك، والمتمثلة في المرابحة العقارية، المرابحة للسيارات والمرابحة للتجهيزات والإجارة المنتهية بالتمليك، عبر شروط «حلال» التي توفرها مختلف البنوك الجزائرية العمومية منذ إطلاق خدمات الصيرفة الإسلامية في الجزائر، المتخصصة في المعاملات المالية المتماشية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وهي نسبة تجاوزت التوقعات التي رسمه الكثير من المحللين الاقتصاديين والمختصين في الصيرفة الإسلامية، وخالفت حتى توقعات المهنيين الذين لم يراهنوا كثيرا على هذه الخدمات المصرفية الجديد.[1]

المطلب الثاني: متطلبات الصيرفة الإسلامية في الجزائر

نظرا لدور والأهمية الكبيرة للصيرفة الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات النقدية توفير المناخ الملائم لعملها وذلك من خلال عدة متطلبات نلخصها فيما يلي:

أولا: تقنين العمل المصرفي: والمقصود بذلك أن تكون أعمال البنوك الإسلامية محكومة بقوانين وتشريعات محددة، صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، بحيث يتناول قانون خاص كل ما يتعلق بالبنوك الإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي الى الكثير من

[1] بن عزة إكرام، بلدغم فتحي، **مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي-تقييم ظاهرة الجزائر**-مجلة البحوث المالية والمحاسبة المجلد03، العدد:01، 2018، ص85

الإشكالات في الرقابة والاشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية الجزائرية.[1]

كما أن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:

-تغيير وترشيد فكر الجزائريين تجاه البنوك الإسلامية لتطوير العمل المصرفي ككل والصيرفة الإسلامية بشكل خاص.

-تكوين خبراء في مجال الصيرفة الإسلامية.

-إنشاء فروع للبنوك الإسلامية في كل الولايات.

-الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال الصيرف الإسلامية

ثانيا: تنظيم العلاقة مع البنك المركزي: إن الاختلاف والتمييز في طبيعة عمل البنوك الإسلامية، يفرض على البنك المركزي في أي دولة أن يتعامل مع هذه البنوك بطريقة خاصة و متميزة، دون ان يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب هو إيجاد و استخدام أدوات و أساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم و طبيعة عملها، و تنظيم هده العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن سن قانون خاص ينظم الانشاء و الرقابة على البنوك الإسلامية، و بالتالي يمكن للبنك المركزي (بنك الجزائر) في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية وفقا لما يلي:

1. نسبة الاحتياطي القانوني.

[1] محمود سحنون، زنكري ميلود: **مبررات واليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي**، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثاني حول "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" المنظم بجامعة ورقلة -الجزائر، 11-12 مارس 2008.

2. دور الملجأ الأخير للإقراض.
3. نسبة السيولة.
4. معدل كفاية رأس المال.
5. التدريب والتثقيف الشرعي للعاملين بالمصارف الإسلامية.

المطالب الثالث: معيقات الصرفية الإسلامية في الجزائر:

على الرغم من الإقبال على طلب التمويل الإسلامي في الجزائر إلا إن هذا النشاط يواجه العديد من العراقيل بدليل محدودية المؤسسات المانحة، وما يدعو للبحث عن أهم المعيقات التي تواجه الصرفية الإسلامية في الجزائر ونذكرها فيما يلي:

الفرع الأول: العوائق القانونية:

يمكن حصر العوائق القانونية التي تواجهها المؤسسات المالية في الجزائر في النقاط التالية:

1. ينظم الأمر 03-11 الصادر في 2003 السوق المصرفية والنقدية في الجزائر، وتحت طائلته أيضا تقع المصارف الإسلامية، مع العلم إن قانون النقد والقرض في الجزائر لا يميز بين أنواع المصارف متخصصة أو استثمارية أو مصارف أعمال، فهو ذات طابع شمولي ويمنح، حصة استغلال المصرفية شاملة وللبنك وفق قانونه الأساسي أن يوضح طبيعة أعماله وشكله القانوني وهو الأمر الذي كان سهما في إنشاء مصارف إسلامية في الجزائر عكس الكثير من الدول التي كان القانون فيها يمنع ذلك.[1]

[1] حميرة مصطفى علي، لسويسي نوري محمد، "**تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية** دراسة تطبيقية على مصرفي الجمهورية والتجارة والتنمية"، ورقة بحثية مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، 4 ماي 2010 ، ليبيا ص15.

2. اختلاف المبادئ والقوانين بين المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي يجعلها تعاني من إشكالية الموائمة مع البنك المركزي وهو ما يجعلها تعاني من صعوبة الحصول على السيولة التي تحتاج إليها في نشاطها انطلاقا من إن الأحكام المتبناة من طرفها (التي تتعامل بأحكام الشريعة الإسلامية والتي لا تحيز لها اللجوء إلى سوق النقد لتغطية متطلباتها.

كذلك عندما تحتاج لسيولة فهي لا ترجع للبنك المركزي في ذلك سبب الفائدة الربوبية التي يفرضها على القروض التي يمنحها او على عمليات خصم الأوراق التجارية تون هذه الأعمال تتعارض مع الشريعة الإسلامية. [1]

3. عدم تطوير النظام المحاسبي في المصارف الإسلامية.
4. عدم توفير البيئة التشريعية التي تناسب عمل المصارف الإسلامية مقارنة بعمل المصارف التقليدية، والتي تعد في الغالب بيئة رافضة لعمل البنوك الإسلامية أو المؤسسات المالية التي تتعامل وفق أحكام الشريعة الإسلامية.[2]

الفرع الثاني: عوائق متعلقة بالعنصر البشري

يمكن إجمالها في النقاط التالية:

- عدم فهم المتعاملين مع المصارف الإسلامية لطبيعة عملها، والذي أدى إلى الخلط بين نظام التمويل الإسلامي والصناعة المالية التقليدية مما دفع بالكثير من المسلمين ذاتهم إلى الاعتقاد بان

[1] حميرة مصطفى علي، لسويسي نوري محمد، **تحول المصارف التقليدية في ليبيا نحو الصيرفة الإسلامية** مرجع سابق ص 16

الأمر مجرد تحايل وإن الصرفة الإسلامية هي مجرد ربا متقن وتلاعب بالمصطلحات بين معدل الفائدة وهامش الربح التي تقوم عليه الصيرفة الاسلامية. [1]

- افتقار موظفي المصارف الإسلامية للتأهيل والتكوين والكفاءة، وذلك لعدم الاهتمام الكافي بالجانب البشري في المصارف الاسلامية الجزائرية حيث يلاحظ أن معظم إطارات وموظفي هذه المصارف غير ملمة المعلومات الكافية حول العمل المصرفي الإسلامي مما يؤدي بالمصرف إلى التوجه نحو الصيرفة التقليدية والانحراف عن الأهداف المبادئ المنوطة بالمصرف الإسلامي القائم.

المبحث الثاني: تجربة الصيرفة الإسلامية في الجزائر

تعود نشأة المصارف الإسلامية في الجزائر إلى قانون النقد والقرض 10-90 الصادر في 14 أفريل 1990 فكانت أول تجربة قيام مصرف البركة الجزائر الذي ظل ما يقارب عقدين من الزمن يحتكر الخدمات المصرفية الإسلامية 2008 التي عرفة إنشاء مصرف السلام ثاني مصرف إسلامي يقتحم مجال التمويل الإسلامي في الجزائر كما تم فتح نوافذ في البنوك التقليدية تقدم خدمات مالية إسلامية.

المطلب الأول تجربة بنك البركة الإسلامي في الجزائر

يعتبر بنك البركة الجزائري تجربة ووحيدة ظهرت للوجود بعد إصدار قانون النقد والقرض 10/90 للمالية والصرف وهذا البنك يعمل بأسلوب مغاير للبنوك التي تعمل وفق نظام القرض.

الفرع الأول: نشأة بنك البركة الجزائري.

تأسس بنك البركة الجزائري في شكل شركة مساهمة بتاريخ 20 ماي 1991 عن إطار أحكام القانون رقم 10/90 المقترح في 14 أفريل 1990 والمتعلق بالنقد والقرض، وهو مؤسسة مؤهلة للقيام بكل العمليات

[1] الشيخ بن الطيب ساسي، الانتشار المحدود لصناعة الصيرفة الإسلامية، منتدى سواعد الإخاء ،أكتوبر، - 2011 ،متاح على الموقع الالكتروني:
http://maliki.montadamoslim.com

المصرفية والتمويلية والاستثمارية المطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية، ولقد بلغ رأسمال البنك أنداك 500مليون دينار جزائري موزعة بالتساوي بين كل من مجموعة البركة الفلاحة والتنمية الريفية،

وفي ظل متطلبات السوق، عهد بنك البركة الجزائري إلى فتح عدة وكالات تلبي حاجيات الأفراد، وموزعة على تسع مناطق من الوطن، ويلعب بنك البركة دورا تجاريا فعالا، حيث تقوم بتجميع الودائع الذي حركة نموا كبير وتطورا مستمرا من سنة لأخرى.[1]

وكما يوضح القيام بعمليات التحويلات البنكية ويلجا إلى عملية منح القروض وفق الأساليب المتنوعة كما نقوم بتجميع الفوائض، وعليه فبنك البركة الجزائري يلعب دور وسط بين أصحاب رؤوس الأموال من جهة أخرى في شكل فروض خالية من الفائدة.[2]

ومن أهم المراحل التي مر بها بنك البركة الجزائري يذكر منها:

1991 تأسيس بنك البركة الجزائري.

1994 الاستقرار والتوازن المالي للبنك.

2000 المرتبة الأولى بين البنوك ذات الرأسمال الخاص.

2002 إعادة الانتشار في قطاعات جديدة في السوق بالخصوص المهنيين والأفراد.

2006 زيادة رأسمال البنك إلى 2.5مليار دينار جزائري.

2009 زيادة ثانية لرأسمال البنك إلى 10 مليار دينار جزائري.

2012 تفعيل أول منظومة بنكية شاملة ومركزية متطابقة لمبادئ الشريعة الإسلامية.

2016 الزيادة في مجال التمويل الاستهلاكي على مستوى القطر الجزائري.

---

[1] سلمان ناصر، **تطوّر صِغ التمويل لصيغ الأجل للبنوك الإسلامية**، الطبعة الأولى، جمعٍت التراث، الجزائر،2002

[2] عزوز أحمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في بالجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة المجلد 05 العدد01، 2020، ص 253

2017 زيادة ثالثة لرأسمال البنك 15 مليار دينار جزائري.

2018 أحسن مصرف إسلامي في الجزائر السنة السادسة على التوالي، تصنيف مجلة

2018 من أحسن وحدات مجموعات البركة المصرفية من حيث المردودية. [1]

الفرع الثاني: أهداف بنك البركة الجزائري:

يوجد مجموعة من الأهداف التي يسعى البنك لتحقيقها فتتمثل فيما يلي مساهمة البنك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع الجزائري، تحقيق ربح خال من الربا من خلال استقطاب الأموال وتشغيلها بالطرق الإسلامية الصحيحة، وبأفضل العوائد بما يتفق مع ظروف العصر والأخذ بعين الاعتبار القواعد الاستثمارية السليمة.

1. تطوير وسائل اجتناب الأموال والمدخرات وتشجيع التوفير العائلي وتوجيهه نحو المشاركة في الاستثمار المصرفي غير الربوي من أجل دفع عجلة التنمية.

2. توفير التمويل اللازم لسد احتياجات القطاع المختلفة والبحث عن منتجات بنكية جديدة.

3. التوسع على مستوى التراب الوطني والمساهمة في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني والبحث عن مجالات أخرى لجلب الزبائن.

4. المحافظة على السمعة الحسنة للبنك وتحسين الخدمات المقدمة من طرفه.

المطلب الثاني: تجربة مصرف السلام الجزائري الإسلامية:

يعتبر مصرف السلام ثاني مصرف يقدم خدمات ومنتجات مصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في الجزائر.

[1] سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة المجلد06، جوان 2021 ص64.

الفرع الأول: تقديم بنك السلام الجزائري.

يعد مصرف السلام ثمرة تعاون الجزائري الخليجي، حيث تأسس في جوان 2006، ليبدأ نشاطه في سبتمبر 2008، ويقدر رأسمال عند افتتاحها 72 مليار دينار جزائري (100 مليون دولار ليصبح أكبر المصارف الخاصة العاملة في منطقة شمال إفريقيا.[1]

ويعد مصرف السلام الجزائري بنك سنوي يعمل طبق القوانين الجزائرية ،ووفق لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاتها ، حيث بدا مصرف السلام الإسلامي الخاص ممارسة نشاطه في الجزائر من خلال تقديم مجموعة الخدمات المالية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية ،ليكون بذلك ثاني مصرف (بنك) إسلامي يقتحم السوق الجزائرية بعد بنك البركة الجزائري وهو يمتلك لغاية 2018 تسعة فروع بالإضافة إلى مقرها الرئيسي، ويعمل ضمن الخطط المستقبلية لفتح فروع له عبر كامل التراب الجزائري ،وبلغ عدد المساهمين مصرف السلام 22 مساهما معظمهم من الإمارات العربية المتحدة ،بينما ينتمي بقية المساهمين إلى باقي دول مجلس التعاون الخليجي و اليمن و لبنان . ويعتبر هذا المصرف أحد فروع مصرف السلام الإماراتي، الذي يقدم خدمات مصرفية إسلامية.[2]

يعمل مصرف السلام وفق استراتيجية واضحة وتتماشى ومتطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية في الجزائر، من خلال تقديم خدمات مصرفية عصرية تتبع من المبادئ والقيم الاصلية الراسخة لدي الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد.

الفرع الثاني: طرق التمويل المعتمدة هن طرف بنك البركة الجزائري مدى مساهمتها في التنمية الاقتصادية:

[1] حيدر ناصر، الموقع الرسمي لمصرف السلام، وثيقة الكترونية متوفرة عل الرابط (http://www.alsalamalgeria.com) تاريخ التصفح 2022/05/25.

[2] عدنان محيرق، **التحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة للحالة الجزائر**، مرجع سبق دكره ص66

يقوم بنك البركة الجزائري بنشاطات لكافة المتعاملين الاقتصاديين، الصناعيين، التجار، الحرفيين.....الخ.

كما يعمل جاهدا على تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال اعتماده على عدة منتجات مالية والمتمثلة في الطرق التمويلية المستمدة من الشريعة الإسلامية، وفيما يلي نبين مراحل وتطور مختلف هذه الطرق أو الصيغ التي يعتمد عليها البنك من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية.[1]

أولا: التمويل بالمشاركة والمضاربة: يعتمد بنك البركة في عملية التمويل على عدة معايير، ولذلك سنحاول التطرق إلى معايير التمويل في بنك البركة الجزائري ومن ثم ندرس أسلوب التمويل بالمشاركة والمضاربة لدى البنك ونبين مساهمة كل من الأسلوبين في التنمية الاقتصادية من خلال تطور هاته الأساليب.

التمويل بالمشاركة لدى بنك البركة الجزائري:

في هذا النوع من التمويل يساهم البنك في رأس مال المؤسسات الموجودة أو المراد إنشاؤها، كما يشارك في تسيير هذه الأخيرة وذلك من خلال ممثله في مجلس الإدارة، وقد تكون المشاركة نهائية أو مؤقتة، ففي المشاركة النهائية يساهم البنك في رأسمال المؤسسة ويتلقى سنويا نصيبه من الأرباح بالتوازي مع المشاركة وحصته في رأس المال[2]

وتمر المشاركة النهائية بثلاث مراحل: الاشتراك في رأس المال، نتائج المشروع، توزيع الثروة

أما المشاركة المؤقتة فيساهم البنك بنسبة معينة في تمويل المشروع الذي ثبت .الناتجة من المشروع مردوديته ويحصل على حصته من الأرباح، وتنتهي العملية بتسديد الشريك المبلغ الكلي ويصبح الملك

[1]محمد نجاة الله صديقي، **المصارف الإسلامية " المبدأ التصور المستقبل**، جامعة الملك عبد العزيز: " الاقتصاد الإسلامي "، 2005، ص44

الوحيد للمشروع أما بالنسبة لدور هذا الاسلوب في تنمية الاقتصاد الوطني. فنجد المشاركة لم تلعب دور كبير في البداية لعدم اعتماد البنك على هذا النوع خاصة في الآجال الطويلة، واعتماده على الأساليب أخرى.

أما بالنسبة للسنوات الأخيرة فلم يعد لها المشاركة أي دور في تنمية الاقتصاد لتخلي البنك

-بنك البركة الجزائري -على هذا الاسلوب بسبب التحايل الذي تلقته من طرف الزبائن.[1]

المضاربة لدى بنك البركة الجزائري:

وفي هذا التمويل يقتضي الأمر المساهمة في انجاز المشروع وذلك بمنح الحرفيين أو المهنيين

الأموال اللازمة على أن يساهم هؤلاء بموجوداتهم من العمل والمعرفة التقنية وبشرط في هذا النوع من التمويل أن يكون المشروع ناجعا، مبررا بمردودية اقتصادية ومالية كافية وعلى هذا الأساس يتم توزيع الأرباح بنسبة متفق عليها مسبقا وعقد المضاربة لدى بنك البركة الجزائري يكون كالآتي:

بتوجيهه لاستثماره يقوم بنك البركة بوضع رأس المال تحت تصرف المضارب، على أن يقوم هذا الأخير في المشروع المتفق عليه وفقا للشروط العامة التي يخضع لها نشاط البنك.

المطلب الثالث: فتح نوافذ اسلامية في الجزائر

رخص بنك الجزائر لبعض البنوك الخاصة التقليدية بتقديم خدمات مصرفية متوافقة مع احكام الشريعة الإسلامية الى جانب تقدميها خدمات مصرفية تتمثل هذه البنوك في:

الفرع الأول: بنك الخليج الجزائر عرفت الجزائر فتح نوافذ إسلامية في بنوك تقليدية خاصة مثل بنك الخليج سنة 2009 م، حيث افتتح بنك الخليج بالجزائر سنة 2003 من طرف ثلاثة بنوك كبرى (بنك برقان، البنك الأردني الكويتي، البنك الدولي التونسي) تحت إشراف الشركة الكويتية القابضة، حيث حصص بنك الخليج

---

[1] عزوز أحمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كالية لتفعيل الصيرفة الإسلامية بالجزائر**، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة المجلد 05، العدد 01 جامعة البويرة، الجزائر، ص225.

نافدة للخدمات التمويلية المصرفي الإسلامية من خلال خدمة وتشمل بيع السلم وبيع المرابحة، وخدمة متعلقة بالتمويل الايجابي موقع بنك الخليج 2021 [1]

الفرع الثاني: بنك تراست الجزائر

هو أحد البنوك الأجنبية الناشطة في الجزائر، تأسس في 10 سبتمبر 2002 في شكل شركة مساهمة برأسمال قدره 750 مليون دينار.

يعمل بنك ترست وفق القانون الجزائري وبدأ أشغاله في 06 أفريل 2003 أطلق البنك بداية من 2014 نوافذ اسلامية توفر لعملائها حلولا تمويلية وفق احكام الشريعة الاسلامية مثل صيغة المرابحة.[2]

الفرع الثالث: بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

وهو بنك عمومي أنشئ في 13 مارس 1982، يهدف للمساهمة في القطاع الفلاحي وترقيته، ويسعى الى تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية تطلعات عملائه، مثل خدمة التوفير دون فوائد، ودفتر الفلاح بدون فوائد بهدف استقطاب مختلف شرائح الادخارية.

الفرع الرابع: بنك التنمية المحلية:

وهو بنك عمومي، أنشئ في 30 أبريل 1985 بفتح قروض قصيرة ومتوسطة الاجل للقطاع الخاص والهيئات المحلية، ويسعى الى تقديم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية لتلبية تطلعات عملائه مثل دفتر توفير بدون فائدة.[3]

---

[1] عزوز أحمد، **شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كآلية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في** بالجزائر مرجع سبق دكره ص255.

[2] التنظيم رقم -18 -02 (2018)، المتضمن قواعد ممارسة العمليات المصرفية المتعلقة بالصيرفة التشاركية من طرف المصارف والمؤسسات المالية، الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 73 ، الصادر في 09 / 12 /2018

[3] منير خطوي، مبارك لسلوس، **النوافذ الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات ومتطلبات النجاح**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات المجلد 13، العدد02، 2020، ص931.

المبحث الثالث: دور الصيرفة الاسلامية في التنمية الاقتصادية في الجزائر

تقوم الصيرفة الإسلامية بدور فعال ومهم في عملية التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من نظام ال قائم على أساس عدم التعامل بالفائدة أخدا وعطاء، والنظام العام الذي يلزمها بتحري الحلال والابتعاد عن الشبهات في تمويلاتها واستثماراتها المباشرة وأشكال التجارة أو الصناعة كافة التي تقوم بها مباشرة أو ال

المطلب الاول: اهمية فتح النوافذ الاسلامية في الاستجابة لمتطلبات الاقتصاد الجزائري

إن ظاهرة فتح النوافذ الاسلامية في الجزائر لها اثار اقتصادية هامة ندكر منها ما يلي:

الفرع الأول: امتصاص الاموال المكتنزة خارج القطاع البنكي:

تحاول السلطات الجزائري استقطاب الأموال المتداولة خارج القنوات الرسمية في طريق الخدمات الاسلامية وتسيل عملية جمع أموال السوق السوداء حيث يعتبر مشكلة الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازنة أحد أهم المشاكل التي ترهق المسئولين، وتعيق تطور الاقتصاد الوطني، فضلا عن حاجة البلاد الملحة لهذه الأموال بعد انهيار أسعار النفط وشح مداخيل البلاد والضعف الكبير التي تعاني منه الخزينة العموية ، حيث يقدر خبراء اقتصاد ما يكتنزه الجزائريون في بيوتهم من أموال، وما يجري تداوله في الاقتصاد الموازي ب نحو 60 مليار دولار، ما يقارب حجم ميزانية الدولة.[1]

ويعود ارتفاع قيمة الأموال خارج القطاع الرسمي إلى فقدان نسبة كبيرة من الجزائريين الثقة بالبنوك ما جعلهم يفضلون الاحتفاظ بها نقدا في بيوتهم أو التعامل نقدا دون المرور عبر البنوك، لذا فتح المجال للبنوك والمؤسسات المالية لطرح منتجات التمويل الإسلامية بالموازاة مع مواصلة التعامل بالطريقة التقليدية ، أداة لتشجيع أصحاب على التعامل مع البنوك وفتح الحسابات والأرصدة المصرفية، دون الوقوع في المحاضر الشرعية واختلاط أموالهم بالفوائد الربوية.

الفرع الثاني: التنويع الاقتصادي:

[1]سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر، مرجع سابق، ص 310.

تطرح ضرورة العمل على تخفيف درجة الاقتصاد الوطني على القطاع النفطي لعدم استقراره في أسواق النفط وتذبذبه هو الشيء الذي دفع الحكومة الجزائرية الى البحث في ايجاد خيارات اخرى لتنويع مصادر التمويل بهدف دفع عجلة الاقتصاد الوطني واستقطاب الاموال والادخارات الهائلة المتداولة خارج القطاع البنكي حيث اصبحت الحاجة الى التطرق للصيرفة الاسلامية وتطويرها في الجزائر أكثر من ملمحه، لما لها من اثار ايجابية في المساهمة في تمويل برامج التنمية.[1]

الفرع الثالث القدرة على تفعيل دور المشروعات في الاقتصاد الجزائري

يعتبر التمويل الإسلامي من أفضل الأساليب الملائمة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والقادر على تغطية احتياجاتها التمويلية خلال كل مراحل حياتها، فهو يملك من الخصائص والسمات ما يؤهله لذلك، حيث ينقل التمويل من أسلوب الضمان والعائد الثابت إلى أسلوب المخاطرة والمشاركة حتى أن الكثير من الباحثين يسمونه باقتصاد المشاركة والغنم بالغرم، وهو بذلك يحقق معيار العدل في المعاملات فلا مجال هنا لاستفادة طرف على حساب آخر كما في التمويل التقليدي القائم على الربا المحرم شرعا، فضلا عن أنه عملية دخيلة على النظام البشري، تضخم معه النشاط التمويلي بما فيه من أمراض التضخم والمقامرة، وانكمش فيه النشاط الإنتاجي بما فيه من تنمية ووفرة، وهذا بعكس أساليب التمويل الإسلامية التي توجه إلى النشاط الحقيقي لا النشاط المالي، حيث ستوفر النوافذ الإسلامية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة العديد من الأساليب والطرق التمويلية التي تتسم بكثرة أعدادها والمرونة في التطبيق والعدالة في توزيع الناتج بين أطراف العلاقة التمويلية، كما أن هذه الصيغ بحكم تنوع الآجال الممكنة لتطبيقها من قصير ومتوسطة وطويلة الأجل، تتيح فرصا ومجالات أكثر لتغطية الاحتياجات التمويلية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة،

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر** مرجع سبق دكره ص.311

وأهم الأنواع التي سمح بتطبيقها المشرع الجزائري ضمن النظام الجديد رقم 20 – 02 الصادر في 15 مارس 2020 .

أولا: صيغ قائمة على الملكية

تتمثل في صيغ المشاركة والمضاربة، هذه التي تدخل فيها المؤسسات المالية كطرف مشارك في المشرعات الممولة، هذه المشاركة ينجر عنها تقاسم الأرباح والخسائر وفقا لخصوصية كل صيغة؛

ثانيا: صيغ قائمة على المديونية (ذات الهامش المعلوم:)

تتمثل في صيغ المرابحة، السلم، الاستصناع، الإجارة، تقدم المؤسسات المالية هذا النوع من التمويل مقابل هامش ربح دون مشاركة لا في التسيير ولا في الأرباح إنما بشروط تتحدد على حسب كل صيغة. [1]

الفرع الرابع: المساهمة في تحقيق التنمية:

تعتمد المصارف الإسلامية في نشاطها اعتمادا كبيرا على تجميع وتعبئة المدخرات وتوظيفها في مجالات تنموية عدة، بالشكل الذي يساهم في بناء قاعدة اقتصادية سليمة لصالح المجتمع، وفي إطار الأسس الإسلامية للتوظيف، وابتكار صيغ جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وتتناسب والتغير الذي يطرأ على سوق العمل المصرفي، وتضمن التوظيف الأمثل لموارد البنك وفي ظل التطورات الراهنة والتغيرات الاقتصادية التي تعيشها الجزائر فإن المؤسسات المصرفية هي المحرك الأساسي في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية لها من خلال تجميع الموارد المالية وتوجيهها بشكل أمثل إلى المجالات المختلفة للاستثمار، ويعد المنهج المصرفي الإسلامي الحل المناسب في دعم المشاريع التنموية من خلال توسع قاعدة تعبئة المدخرات وتوجيه هذه الموارد لمختلف القطاعات الاقتصادية من خلال صيغ مالية مبنية على مبادئ وأسس شرعية ضبطت بها عمليات التعامل بالمال، فحرمت الربا والفائدة أشد التحريم،

---

[1] فرج الله أحلام ، **حمادي موارد دراسة واقع و افاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية**، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد السابع العدد01، 2020 ص 268

ومنعت بيع الديون والاتجار بها، ولو كانت ديوناً غير ربوية، وتعتمد في عمليات التمويل والاستثمار على المشاركة في الربح والخسارة بين البنك والعميل بعيداً عن مجالات الاستثمار الضارة والخبيثة، وتحرم الربح دون مخاطرة، وتنتظر المعسر إلى أن تتيسر أموره وتوخي المعايير الأخلاقية في المعاملات ، وتشكّل هذه المبادئ في مجموعها أساسًا تنظيميًا وتشريعيًا تضمن بها الاستقرار المالي، ومن ثم تجنب حدوث الأزمات المالية لذا نجد أن المصارف الإسلامية قد فرضت نفسها على ساحة المعاملات الاقتصادية في معظم الأقطار التي انتشرت بها في العالم بقيامها بدور تنموي فعال داخل الدول التي تعمل فيها، وأحياناً خارج نطاق هذه الدول، ومما يؤكد أن جوهر عمل المصارف الإسلامية هو التنمية، فالمصرف الإسلامي أساسا شركة استثمار حقيقي وليس استثماراً مالياً، ومن ثم فان عمليات المصرف الإسلامي هي الدخول في إنشاء مشروعات استثمارية وفقاً للأولويات الائتمانية للبلد الذي يوجد فيه المصرف الإسلامي. والشكل التالي يبين مبادئ وأسس الصيرفة الاسلامية القادرة على خدمة مختلف المجالات التنموية.[1]

المطلب الثاني: متطلبات تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر لتحقيق التنمية الاقتصادية:

نظرا للدور والأهمية الكبيرة التي تلعبها الصيرفة الإسلامية في تعزيز تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإنه يتطلب من السلطات المالية والمصرفية توفير جملة من المتطلبات لتفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر، منها ما يتعلق بالجانب التشريعي ومنها ما تعلق بضرورة تأهيل العنصر البشري الذي ستوكل له المهمة، و منها ما تعلق بضرورة الابتكار والتطوير

[1]فرح الله أحلام، حمادي موارد دراسة واقع وافاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية مرجع سبق ذكرة ص269

وضرورة التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر و كذا بمتطلبات تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية.

الفرع الأول : تأهيل العنصر البشري:

1. تأهيل الكفاءات الموجودة وتدريبها ودفعها للعمل على تطوير هذه الصناعة وإثمارها وجعلها منافسا حقيقيا للمنتجات التقليدية الموجودة في الساحة على الرغم من فارق السن من حيث تاريخ ظهور الصناعتين، لأُن الذي يِسوق لهذه الصناعة هو الموظف الذي يتحكم فيها.

2. انشاء مركز تعليمي وتدريبي متخصص في العلوم المصرفية الإسلامية، وذلك لإعداد وتدريب وتخريج الإطارات المصرفية المؤهلة، وإذا لم يتسن ذلك في القريب العاجل، فيمكن إنشاء قسم خاص لهذا الغرض بالمدرسة العليا للبنوك في الجزائر[1].

3. قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء مراكز متخصصة لتدريب العاملين محليا أي داخل البنك، وفي هذا الإطار يمكن الاستفادة من تجارب بنوك إسلامية رائدة في هذا المجال، كالمعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع للبنك الإسلامي للتنمية بجدة، ومراكز الاقتصاد الإسلامي التابع للمصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية بالقاهرة.

الفرع الثاني: الاهتمام بجانب الإبداع والابتكار:

1. لابد لهذه الصناعة الإسلامية أن تنتقل من طور المحاكاة والتقليد إلى مرحلة الإبداع والتطوير، وأن تنتقل من مرحلة منتجات تتطابق مع الشريعة الإسلامية إلى مرحلة منتجات تنطلق من الشريعة، وهي مرحلة أساسية تحتاج الى الابتكار والإبداع، لأن التراث الإسلامي غني جدا، يسمح بالابتكار لما هو أبعد من الإجارة والاستصناع والمرابحة والسلم وغيرها من المنتجات والخدمات الإسلامية، حتى تصبح منتجات

[1] سليمان ناصر، عبد الحميد بوشرمة، **متطلبات تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر**، مردع سابق، ص314

تعد بالمئات.

2. قيام البنوك الإسلامية في الجزائر بإنشاء أقسام متخصصة في تطوير الهندسة المالية الإسلامية، وتدعيم الابتكار المالي.

ثالثا: التكييف القانوني للعمل المصرفي الإسلامي وتنظيم العلاقة مع بنك الجزائر:

1. تكييف القوانين الحالية مع نموذج المصارف الإسلامية، بحيث تكون أعمالها محكومة بقوانين وتشريعات محددة صادرة عن الجهات الرسمية والمختصة في الدولة، من خلال سن قانون خاص يتعلق بالبنوك لإسلامية من أحكام إنشائها والرقابة عليها، إذ أن عدم سن قوانين في هذا المجال سيؤدي الكثير من الإشكالات في الرقابة والإشراف ومعايير المحاسبة والمراجعة، والعلاقة مع مختلف المؤسسات التي تعمل في السوق المصرفية بالجزائر.
2. إن سن قانون مصرفي خاص بالبنوك الإسلامية، سيوفر الإطار التشريعي الواضح لتنظيم عملها بما يتفق مع متطلبات الاقتصاد الوطني، ولتحقيق ذلك يتطلب الأمر إيجاد مجموعة من الإجراءات والسياسات أهمها:
   - تشكيل لجنة مختصة من خبراء شرعيين واقتصاديين وقانونيين ومصرفيين، وتكليفهم بالسهر على إعداد قانون للمصارف الإسلامية.
   - قيام تعاون كامل بين الجهات المعنية بهذا الأمر لإنجاحه، وهذا مثل: بنك الجزائر، وزارة المالية، جمعية البنوك والمؤسسات المالية، ثم أخيرا البرلمان والحكومة للمصادقة ولتنفيذ هذا القانون.
3. وضع إطار قانوني للمنتجات المصرفية والمالية المستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية ضمن المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بنشاط البنوك والمؤسسات المالية والبورصة.

4. يجب على بنك الجزائر أن يتعامل بطريقة خاصة ومتميزة مع نموذج البنوك الإسلامية بالنظر إلى الاختلاف والتميز في طبيعة عملها، وهذا دون أن يعني ذلك خروجها عن دائرة رقابته، بل المطلوب منه إيجاد واستخدام أدوات وأساليب خاصة لهذه الرقابة تتلاءم وطبيعة عملها، وتنظيم هذه العلاقة يكون ناتجا بالضرورة عن سن قانون خاص ينظم الإنشاء والرقابة على البنوك الإسلامية، وبالتالي يمكن لبنك الجزائر في ظل هذا القانون أن ينظم علاقته مع البنوك الإسلامية في جوانبها الأساسية.

رابعا: تأسيس الهيئات المحلية الداعمة والاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية:

1. العمل على تأسيس الهيئات المحلية الداعمة حيث أن إنشاء مؤسسات البنية التحتية ضروري جدا، وذلك لمساعدة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على الارتقاء بمستوى الشفافية ومعايير حسن الإدارة في عملها وبما يرفع من قدرēا في إدارة المخاطر وضبط عمليات الاستثمار وتحسين جودة محافظها الاستثمارية والمالية، وبما يمنها بالتالي من الاندماج في النظام المالي العالمي ويمكن أن تشمل هاته الهيئات الداعمة.

انشاء لجنة عليا للفتوى والرقابة الشرعية، كعنصر حاكم في ترشيد القرارات وتطوير المنتجات وتوحيد الفتاوى.

2. إنشاء مجلس أعلى للمالية الإسلامية، يعني بتقديم الاستشارات والخدمات التدريبية في مجال المالية الإسلامية والمسائل ذات الصلة إنشاء هيئة لتصنيف المؤسسات والمنتجات المالية الإسلامية...إلخ.

ضرورة الاستفادة من جهود بعض الهيئات الإقليمية والدولية، والتي تعمل على تطوير الصيرفة الإسلامية، وهذا مثل:

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية(البحرين)، والتي تضع معايير محاسبية متوافقة مع المعايير المحاسبية المطبقة عالميا من جهة، والمتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية من جهة أخرى ومجلس الخدمات المالية الإسلامية)IFSB(بماليزيا، والذي يضع القواعد الاحترازية المتوافقة مع المعايير العالمية مثل

معايير لجنة بازل من جهة، ويراعي خصوصية العمل في البنوك الإسلامية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: مساهمة الصيرفة الإسلامية في التأثير على الاقتصاد بالجزائر

إن استثمارات الصيرفة الإسلامية، هو الجزء الرئيس الاخر المكمل لعملية مساهمتها في التنمية الاقتصادية في الجزائر، وضرورة سعيها إلى الاستغلال الأمثل لمواردها، وتقديمها التمويل الازم للقطاعات الاقتصادية، من خلال تنويع مجالات الاستثمار المباشر وغير المباشر والتي تخدم حاجات المجتمع، من زراعة وصناعة وتجارة وخدمات، باستخدام صيغ التمويل المختلفة والتي تحمل في معظمها الصفة التنموية للمجتمعات التي تعمل بها، في ظل المعاملات الإسلامية المشروعة.

الفرع الأول: تعتبر أكثر قدرة على تجميع الأرصدة النقدية القابلة للاستثمار

يعتبر الادخار أحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على النشاط الاقتصادي، وتلعب الصيرفة دوراً مهماً في القيام بتعبئة الموارد المالية وجدب المدخرات، من خلال الية المشاركة في المصارف الإسلامية، لما تتميز به من قدرتها على جذب المدخرات لأغراض الاستثمار والتأثير على المجتمع كونها تنادي بأسس المصرفية الشرعية، والبعد عن شبهة الربا.

لا شك أن تجميع الودائع والمدخرات من أهم المؤشرات الازمة لتقييم دور الصيرفة الإسلامية باعتبار ذلك يدخل ضمن مسؤولياتها، واحد وظائفها الرئيسية، التي تسعى إلى تجميع عنصر رأس المال باعتباره أهم عناصر الإنتاج، وبفرض ان النشاط المصرفي الإسلامي يملك قدرة مميزة على تعبئة الموارد المالية، واستقطاب الودائع بأنواعها، مما يتلاءم مع الحاجة لهده الودائع باعتبارها المصدر[1] الرئيس لملائم لتمويل النشاط الاستثماري، وهو ما يعني أن الصيرفة الإسلامية مؤهلة لتجميع وتعبئة الموارد الملائمة لتمويل التنمية الاقتصادية. [2]

ويظهر ذلك من خلال:

أبو بكر بوسالم ، حبيبة عامر، **الصناعة الإسلامية للبنوك الإسلامية و دورها في التنمية الاقتصادية بنك البركة الجزائري** [1]أنموذجا، مجلة العلوم الإسلامية و الحضارية العدد السادس2017 ص87

[1] سليم موساوي، **تبني الصيرفة الإسلامية في ظل انعكاسات انخفاض النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مجلة جامعة عبد القادر للعلوم الإسلامية، قسنطينة الجزائر، جامعة محمد بوقرة، بومرداس المجلد 33، العدد 01 تاريخ النشر 2019 ص67 .

- ✓ حجم الموارد الاجمالية في المصارف الإسلامية، ومعدلات نموها.
- ✓ مصادر الموارد في المصارف الإسلامية (الودائع الاجمالية، الموارد الذاتية، رأس المال المدفوع).
- ✓ الاهمية النسبية لأنواع الودائع في المصارف الإسلامية.
- ✓ الأرباح المحققة هي التي تنمي الادخار لأجل الاستثمار.

الفرع الثاني: توزيع المتاح من الموارد النقدية على أفضل الاستخدامات لأغراض الاستثمار والتنمية الاقتصادية:

يشارك المصرف الإسلامي فيما يتحقق من ربح، ومن ثم، فانه لأجل تعظيم أرباحه الحلال لا بد ان يعطي تفضيلا في عمليات التمويل للمشروعات الأعلى عائدا، ومن ثم فإن الية المشاركة من حيث المبدأ تختلف عم الية سعر الفائدة الجاري في السوق المصرفية في القدرة على توزيع الموارد النقدية تبعا لمعدلات العوائد المتوقعة، وتعتمد هذه النتيجة على كفاءة، الممارسات لعمليات المشاركة، فكلما ارتبطت هذه العمليات بالمعدلات المتوقعة للأرباح، مقدرة على أسس سليمة مع أخد عنصر المخاطرة في الحسبان

أصبحت أكثر كفاءة، واقترب استخدام الموارد النقدية المخصصة للاستثمار الأمثل لها.

ويمكن للمصارف الإسلامية ان تكون لها القدرة أكبر على خدمة التنمية الاقتصادية بصفة عامة، وتساعدها على زيادة كفاءتها في دعم الاستثمار وتقديم التسهيلات الانتمائية بصفة خاصة من خلال صيغتها الاستثمارية المتنوعة، بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين المصرف والمودعين وبين المصرف وطالبي التمويل، العلاقة الأولى بين المصرف والمودعين، هي علاقة مضاربة تشترط على المودع أن يتحمل نتيجة أعمال المصرف من ربح أو خسارة، وعدم وجود عائد محدد مسبقا يتقاضاه المودع من المصرف.

وهذا من خلال: حجم التوظيفات، أساليب التوظيف في المصارف الإسلامية، جهات التوظيف، مجالات التوظيف في المصارف الإسلامية (القطاع الصناعي، الزراعي.)[1]

الفرع الثالث: توزيع الموارد المالية على أسس الإنتاجية والكفاءة الاقتصادية: بحيث تساهم بشكل مباشر في توزيع الدخل على نحو عادل خلال عملية التنمية.

---

[1]سليم موساوي، **تبني الصيرفة الإسلامية في ظل انعكاسات انخفاض النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر**، مرجع سابق، ص69

تفتح الصيرفة الإسلامية بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط، ومن ثم، فهي تفتح الطريق أمام توزيع أفضل وعادل للدخل الوطني، لتحقيق عدالة التنمية الاقتصادية.

تساهم الصيرفة الإسلامية في الدخل الوطني، حيث تعبر القيمة المضافة عن القيمة الإنتاجية التي تنشئها الوحدة الاقتصادية وأسهمت بها مع غيرها من الوحدات في الإنتاج الوطني.

وتتكون القيمة المضافة من الأجور تشمل المرتبات وأتعاب المستشارين القانونيين والشرعيين ومدققي الحسابات، والإيجارات التي يحصل عليها الافراد من المصرف مقابل تأجيرهم له، والأرباح والذي يعتبر جزءاً مقتطعا منها، في صورة ضرائب ورسوم واشتراكات مباشرة وغير مباشرة، وكل هذه مجتمعة تمثل دخل يؤثر على حجم الناتج المحلي.

الفرع الرابع: دور الصيرفة الإسلامي في نشر وتسيير الخدمات المصرفية لأغراض اقتصادية واجتماعية

كلما كان هناك عدد أكبر من الفروع للمصرف كلما كان أكثر انتشارا وخدمة للمجتمع وأقدر على تقديم وتسيير الخدمات المصرفية الإسلامية، كلما كانت الفروع أكثر نشاطا في تقديم الخدمات المصرفية الإسلامية. وكلما زادت قدرتها على استقطاب الودائع المصرفية المختلفة، وبالتالي زيادة حجم الاستثمارات والتوظيفات في القطاعات الاقتصادية، وبالتالي في مدى إمكانية هذه المصارف في التنمية الاقتصادية في الجزائر.

الخاتمة

الخاتمة

شهدت الصيرفة الاسلامية في الجزائر في السنوات الأخيرة دعم من القطاع الحكومي عن طريق سن وإصدار مجموعة من القوانين والتنظيمات التشريعية آخرها كان في مارس من السنة الماضية والذي يعكس الارادة السياسية للدولة الجزائرية في الاستفادة من الصيرفة الاسلامية خاصة وأن الجزائر في أزمة ناتجة عن تقلبات أسعار البترول وذلك بالسماح بفتح شبابيك اسلامية على مستوى البنوك والمؤسسات المالية التقليدية، الأمر الذي سيمكن الجزائر من الاستفادة مما تتحه المصارف الإسلامية من ايجابيات في مختلف المجالات، ومن أهم هذه الايجابيات هو ما تم التوصل اليه من نتائج في هذه الدراسة:

النتائج:

–الطلب المتزايد من العملاء على الخدمات التي تقدمها المصارف الاسلامية والتي تتلاءم مع ثقا فة ومعتقداتهم الدينية بعيدا عن الفوائد الربوية المحرمة شرعا؛

–ان إشراك المصارف التقليدية الجزائرية في تبني الصيرفة الاسلامية من خلال نوافذ التمويل الإسلامي كان بهدف تعبئة الموارد والمدخرات التي تقع خارج الجهاز المصرفي التقليدي الجزائري والرفع من كفاءته.

–بحث الحكومة الجزائرية على مصادر تمويل متنوعة لتتمكن من تغطية احتياجاتها المالية للمشاريع التنموية.

-محاولة لاستقطاب رؤوس الاموال المخزنة والمتداولة خارج النظام المصرفي الجزائري، اذ تساهم صيغ التمويل الاسلامي بشكل فعال في تطوير صيغ وأساليب استقطاب الأموال وتشغيلها.

-إن فتح نوافذ أو شبابيك إسلامية سيسمح من نشر وتنمية الوعي الادخاري المحلي بين أفراد المجتمع، و توسيع قاعدة تعبئة المدخرات من خلال تمكينهم من فتح حسابات الودائع بالنوافذ الاسلامية بعيدا عن شبهات الربا؛

– تُساهم النوافذ الإسلاميَّة في زيادة موجودات البنوك الإسلامية الجزائريَّة وبالتالي تزيد من فعاليتها في إدارتها لسيولتها المصرفيَّة؛

-ان فتح نوافذ أو شبابيك إسلامية سيتيح الفرصة لنمو العمل المصرفي الإسلامي وانتشاره في الجزائر، و سيوجه اهتمام أكثر للجهات الحكومية لدعمه وتطويره؛

-إن تنوع صيغ التمويل الاسلامي سيكون لها دور هام في توفير التمويلات اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الجزائري، خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ من خلال الاستفادة من أساليب التمويل بالم شاركة وانخفاض تكاليفها في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة والمصغرة والعائلية؛

-ان توجه البنوك التقليدية نحو فتح شبابيك اسلامية من شأنه أن يساهم في توظيف ما تمتلكه من تكنولوجيا متطورة، وخبرة وكفاءة عالية لتطوير الخدمات المصرفية الإسلامية.

قائمة المراجع

❖ **الكتب**

1 حربي محمد العريقات، سعيد جمعة عقل، إدارة المصارف الإسلامية دار وائل للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010.

2 رشيد حميران، مبادئ الاقتصاد وعوامل التنمية في الإسلام، دار هومة، الجزائر، 1993 القرير السنوي 2018لبنك الجزائر، 2019

3 محمد بوجلال، البنوك الإسلامية (مفهومها نشأتها تطورها نشاطها)، مع دراسة تطبيقية على مصرف إسلامي، المؤسسة الوطنية للكتاب،1990

4 محمد، التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي

❖ **المجلات العلمية :**

5 محمود سحنون، زنكري ميلود: مبررات واليات انفتاح النظام المصرفي الجزائري على العمل المصرفي الإسلامي، بحث مقدم الى المؤتمر الدولي الثاني حول "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة" المنظم بجامعة ورقلة –الجزائر، 11–12 مارس 2008

6 إشلال سارة، خالفي وهيبة، دور الصيرفة الإسلامية في جدب الودائع ودعم التنمية الاقتصادية في الجزائر في ضل تراجع أسعار النفط (دراسة تحليلية للمصارف الإسلامية 2011–2015)، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية –العدد الاقتصادي–عدد خاص 2018.

7 أوصاف محمد، التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي، عودة إلى بدء مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، م1 ع2،

8 بدلي حبيبة، واخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات" مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 07–ال عدد02 جوان 2020 .

9 بن زكورة العونية، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر–أفاق و تطلعات، المجلة المغاربية للاقتصاد و المناجمنت، جامعة مصطفى اسطنبولي–معسكر، المجلد 07/العدد 02، سبتمبر 2020

10بن عزة إكرام بلدغم فتحي، مكانة الصيرفة الإسلامية ودورها في تفعيل النشاط المصرفي–تقييم ظاهرة الجزائر–مجلة البحوث المالية والمحاسبة المجلد03، العدد:01، 2018،
11فرج الله أحلام ، حمادي موارد دراسة واقع و افاق تطوير الصيرفة الإسلامية في الجزائر وفق الإصلاحات المصرفية 2020 جامعة سطيف 1 الجزائر المجلد السابع العدد01
12سعيد بن سعد المرطان، تقويم المؤسسات التطبيقية للاقتصاد الإسلامي، بحث مقدم الى المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة–المملكة العربية السعودية جوان 2005
13سعيدة تلخوخ، تفعيل الصيرفة الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك البركة الجزائري، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة المجلد06 جوان 2021.
14سليمان ناصر. عبد الحميد بوشرمة، متطلبات تطور الصيرفة الإسلامية في الجزائر مجلة الباحث–عدد 2009/07_2010
15عبدلي حبيبة، واخرون، الصيرفة الإسلامية في الجزائر "واقع وتحديات" مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 07–ال عدد02 جوان 2020 .
16عدنان محيريق تحول نحو الصيرفة الإسلامية مع الإشارة للحالة الجزائر، "مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية" جامعة الشهيد حمه لخضر جامعة الوادي الجزائر، العدد 10 2017.
17عزوز أحمد، شبابيك الصيرفة الإسلامية بالبنوك التقليدية كألية لتفعيل الصيرفة الإسلامية في بالجزائر، مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة المجلد 05 العدد01 2020،
18منير خطوي، مبارك لسلوس ، النوافد الإسلامية في البنوك العمومية الجزائرية بين التحديات و متطلبات النجاح، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات المجلد 13 العدد02 2020.
19نايف بن جمعان الجيردان، تحول المصارف التقليدية للعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، مجلة الشريعة والقانون 195 والدراسات الإسلامية العدد (23) 2014
20

❖ **مذكرات:**

21أنال فوزي، الصيرفة الاسلامية وإمكانيات ادماجها في النظام البنكي الجزائري، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، جامعة البليدة، .

22محمد إبراهيم محمد مصطفى، تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، رسالة ماجستير جامعة مصر الدولية،2006

❖ **القران الكريم**

23سورة الذاريات الآية رقم 56

24سورة المائدة الآية رقم 09

25سورة هود 61

❖ **مواقع الأنترنت**

26https://islamfin.yoo7.com/t749-topic

27www.islamonline.net

28معجم المعاني، الموقع: الصيرفة https://www.almaany.com/ar/dict/ar_ar/ تاريخ الاطلاع 2022

29 [1] الصيرفة والتمويل الإسلامي، الموقع http:// financebankingessays.com ، تاريخ الاطلاع 2022